2023

السنة الثالثة

العدد (22) - 2023

سلسلة أوراق ديموجرافية

إصدارة خاصة بمؤتمر جودة حياة (الإصدارة الثانية)

محور التدخل الثقافي والتوعوي

سلسلة أوراق سياسات
تصدر عن المركز الديموجرافي بالقاهرة

تحت رعاية

أ.د. هالة السعيد

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية
ورئيس مجلس إدارة المركز الديموجرافي

سلسلة اوراق ديموجرافية

سلسلة أوراق سياسات تصدر عن المركز الديموجرافى تهدف السلسة إلى مساعدة ودعم متخذي القرار ضمن مشروع "التخطيط السكاني فى إطار رؤية مصر 2030 " لدعم جهود المؤسسات والهيئات المعنية بالمسألة السكانية فى مصر من أجل تطوير الخطط والاستراتيجيات واتخاذ التدابير الملائمة.

لجنة الاستشاريين والمحكمين

أ.د. ماجد عثمان	وزير الاتصالات السابق
م. أشرف عبد الحفيظ عبد الحميد	مساعد وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية للتحول الرقمى
أ.د. حسين عبد العزيز	مستشار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
أ.د. محمود السعيد	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
أ.د. السيد خاطر	عميد كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية – جامعة القاهرة
أ.د. هبة نصار	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
أ.د. أحمد زايد	أستاذ الاجتماع بكلية الآداب – جامعة القاهرة
أ.د. كمال سامى سليم	أستاذ الحوسبة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
أ.د. أيمن عبد الوهاب	نائب مدير مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
أ.د. حسام عبد العال	أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة والتشريع الضريبي كلية الحقوق- جامعة عين شمس
أ.د. محمد صالح	وكيل كلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي – جامعة القاهرة
أ.د. منى عصام	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
أ.د. أحمد رجاء عبد الحميد رجب	أستاذ الصحة الانجابية المتفرغ - المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانيه - جامعة الأزهر
أ.د. بسمة محرم الحداد	أستاذ تكنولوجيا المعلومات و الحاسبات - مدير مركز الأساليب التخطيطية ومعهد التخطيط القومي

أ.م.د. أمل كامل حمادة	أستاذ مساعد علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
أ.م.د. أميرة تاوضروس	أستاذ مساعد الحوسبة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
أ.م.د. عمرو حسن حسين محمود	أستاذ مساعد بكلية الطب- جامعة القاهرة
أ.م.د. هيام علي زين الدين الببلاوي	أستاذ مساعد متفرغ،كلية الدراسات الأفريقية العليا -جامعة القاهرة
د. بثينة محمود الديب	خبير ديموجرافى ورئيس قطاع الاحصاء- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سا بقاً
د. خيري الحارثي	نائب رئيس مجلس الدولة ومنتدب لتدريس مواد القانون بكلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
د. فاطمة رزق الله محمد فرج	مدرس بقسم الحوسبة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة والخبير الرقمي ومدير وحدة التدريب والاستشارات بالمركز الديموجرافى
د. قياتي عاشور	مدرس علم الاجتماع السياسي بكلية الآداب - جامعة بني سويف
د. ياسمين غريب	مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
د. يسري مصطفى	باحث واستشاري في مجال الثقافة والتنمية

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. أميرة تاوضروس

أستاذ مساعد الحوسبة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

ومدير المركز الديموجرافي بالقاهرة

نائب رئيس التحرير

د. ياسمين غريب

مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

وخبير اقتصادي بالمركز الديموجرافي بالقاهرة

مدير التحرير

د. قياتي عاشور

مدرس علم الاجتماع السياسي بكلية الآداب - جامعة بني سويف

المحرر

أ. داليا عبد الغني محمد

التنفيذ والإخراج

أ.عياد فارس

المصمم الجرافيكي لسلسلة أوراق ديموجرافية

ISSN: 2786 - 0175

قواعد النشر

1 – في حالة قبول مقترح ورقة السياسات للنشر، تؤول كل حقوق النشر للمركز، ولا يجوز نشرها في أي مجلة أو دورية أو مؤتمر سواء ورقيا أو إلكترونيا، إلا بعد موافقة هيئة التحرير.

2 – يتم اختيار المحكمين ذوي الخبرة في مجال التخصص.

3 – يتم تحكيم أوراق السياسات بالسلسلة وفقا لأسلوب Double–Blind Review

4 – الالتزام بقواعد النشر العلمي الموجودة في دليل المؤلفين.

5 – الالتزام بقواعد الأمانة العلمية والاقتباس العلمي.

6 – الالتزام بالرد على أي استفسارات خلال عملية النشر.

7 – الالتزام بإجراء التعديلات المطلوبة من قبل هيئة التحكيم.

8 – الالتزام بعدم إجراء أي تعديلات جوهرية على ورقة السياسات بعد إقرار التعديلات من قبل لجنة التحكيم.

9 – الالتزام بالمواعيد المحددة لتسليم النسخة النهائية لورقة السياسات.

10 – يتم ترتيب عملية نشر أوراق السياسات في سلسلة أوراق ديموجرافية وفقا لأولوية ورودها إلى هيئة التحرير بعد إجازتها من قبل المحكمين، ووفقا أيضا لاعتبارات علمية وفنية قد تراها هيئة التحرير.

العملية التحكيمية لسلسة أوراق ديموجرافية

هناك عدد من المراحل في العملية التحكيمية لأوراق السياسات المقدمة على النحو التالي:

1 - مرحلة التقديم

- يتم استقبال الأوراق المُقدمة للنشر في إطار الخطة البحثية التي يضعها المركز.
- يقوم الباحث بتقديم مقترح للدراسة أو ورقة السياسات في حدود 1000 كلمة.
- يتضمن المقترح عرضا مختصرا لموضوع الدراسة، وأهمية وهدف الموضوع محل البحث والمنهجية المستخدمة ومصادر البيانات، بالإضافة إلى استعراض بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع محل البحث، وأيضا تقسيم الدراسة.
- يتم عرض المقترح على هيئة التحرير لتقييم المقترح، ويتم الرد على الباحث بنتيجة تقييم المقترح خلال أسبوع من تاريخ التقديم، لإتاحة الفرصة له للنشر في مجلة أخرى في حالة رفض المقترح.
- يتم الاعتماد في التحكيم على أسلوب مخفي الهوية Double–Blind Review لضمان الكفاءة والنزاهة والشفافية.
- في حالة قبول المقترح، تطلب هيئة التحرير من الباحث تقديم الدراسة كاملة خلال ثلاثة أسابيع، مع الالتزام بدليل المؤلفين الخاص بسلسة أوراق ديموجرافية.
- في حالة استخدام استقصاء أو أي أداة تحليلية، يتم تقديم نسخة كاملة منها إذا لم توجد في متن الدراسة.

2 - مرحلة التقويم

- يتم الاعتماد أيضا في تحكيم الدراسة كاملة على أسلوب التحكيم مخفي الهوية Double–Blind Review
- يتم عرض الدراسة كاملة على هيئة تحكيم خارجية، تتكون من نخبة مميزة من الخبراء ذوي الألقاب العلمية والعملية المتقدمة، والتي تتمتع أيضا بخبرة طويلة في مجال التخصص.
- توضح هيئة التحكيم الخارجي مستوى الأبحاث المرسلة إليها اعتمادا على استمارة تقييم يتم

إرسالها إلى المحكمين مع الدراسة، وتتضمن الاستمارة عددًا من المعايير لتقييم الدراسة من مختلف الجوانب، بالإضافة إلى تقرير عن نقاط القوة والضعف في الدراسة والتوصيات المقترحة.

• تستغرق عملية التحكيم الخارجي للدراسة فترة زمنية تتراوح من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع.

3 - مرحلة التعديل

• تُرسل تقارير المحكمين إلى الباحثين لإتمام التعديلات المطلوبة وإرسال الدراسة مرة أخرى بعد التعديل، وذلك خلال أسبوع من استلام الباحث للتعديلات، ثم يتم التأكد من إتمام كل التعديلات التي تم تقديمها في استمارة التقييم لاستكمال باقي إجراءات النشر.

4 - مرحلة النشر

• في هذه المرحلة يتم نشر أوراق السياسات المقبولة في العدد المحدد للسلسلة، وإصدار العدد بصورته النهائية.

عن المؤتمر

في إطار **رؤية مصر 2030**، والتي يأتي على رأس أولوياتها الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتماشيًا مع **المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية** تحت رعاية فخامة السيد رئيس الجمهورية، والذى يسعى للارتقاء بالخصائص السكانية وضبط النمو السكاني، جاءت فكرة تدشين مؤتمر علمي بعنوان "**جودة حياة**" والذى يُعنَى بتحسين جودة حياة الفرد والأسرة والخصائص السكانية من خلال تهيئة البيئة اللازمة لدعم واستحداث خيارات جديدة تعزز مشاركة المواطن في الأنشطة الصحية والثقافية والتعليمية والانماط الأخرى الملائمة التي تساهم في تعزيز جودة حياة الفرد والأسرة، وتوليد الوظائف، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتعزيز مكانة المواطن المصرى.

ويُعد مؤتمر "**جودة حياة**"، والذي تم عقده خلال شهر مارس 2022، هو **المؤتمر العلمي الأول الذي يخدم أهداف المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية**، حيث جاء هذا المؤتمر ليسلط الضوء على أحد أهم مجالات البحوث والسياسات الأسرع نموًا واهتمامًا في العالم في الوقت الحالي، والمتمثل في مجال السياسات الداعمة للارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين الخصائص السكانية بجمهورية مصر العربية، وهو ما يهدف إليه المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.

ومن هنا، يهدف هذا المؤتمر إلى الوقوف على مفاهيم جودة الحياة ورفاه الأفراد والمجتمعات، والانتقال من الفهم الضيق للتنمية بمؤشراتها المادية التقليدية إلى مفهوم يرتبط بالعيش الكريم للمواطن وكيفية بناء نموذج اقتصادي جديد للتنمية يحقق جودة الحياة، وتوسيع مفهوم القضية السكانية بحيث أنه لا يقتصر فقط على محور الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والتعرف على مسؤولية الأطراف ذات الصلة (الأفراد، المنظمات، المجتمع المدني، الحكومات) بقضية تحقيق جودة الحياة، والاضطلاع على سبل الاستفادة من مختلف العلوم للوصول الى جودة الحياة.

وفيما يتعلق بالمشاركة والتحكيم، يعد مؤتمر "جودة حياة" مؤتمرًا دوليًا، حيث حَظى بمشاركة دولية من عدد من الدول (الإمارات العربية المتحدة- فلسطين- الجزائر-مصر). وتقدم إلى المؤتمر عدد (120) ورقة سياسات، وقُبل منها عدد (50) ورقة سياسات. وقد تم قبول أوراق السياسات باللغتين العربية والانجليزية في إطار خمسة محاور متعلقة بجودة حياة المواطن، وهي: محور التمكين الاقتصادي للمرأة، ومحور الصحة الإنجابية، والمحور الثقافي والإعلامي، ومحور التحول الرقمي، والمحور التشريعي والأمني. وقد مرت عملية تحكيم أوراق السياسات المقدمة بعدد من المراحل، وهي: مرحلة التقديم، ومرحلة التقويم، ومرحلة التعديل، ومرحلة النشر. وتشمل هذه الإصدارة على عدد من أوراق السياسات التي تم قبولها للنشر بدورية سلسلة أوراق ديموجرافية، والتي تصدر عن المركز الديموجرافي بالقاهرة منذ عام 2021.

أ.م.د.أميرة تاوضروس

مدير المركز الديموجرافي بالقاهرة

محتويات العدد

الموضوع		الصفحة
تحسين جودة التعليم قبل الجامعي في مصر (تحليل المشكلات - رصد الاحتياجات)	د. علياء عبد الرؤوف عامر باحث ومحاضر ورئيس وحدة تكافؤ الفرص بالمركز الديموجرافي بالقاهرة م. أحمد محمد الدسوقي خبير تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي بشركة دايامونـد للاستشارات أ. أية محمد الشحات باحثة ماجستير في التنمية والنوع الاجتماعي -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة	28-10
دور التعليم والإعلام في النهوض برأس المال البشري	أ.حمادة محمد عزت حمادة باحث ماجستير بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة أ.رباب محمد أحمد عبد العاطي باحثة ماجستير بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة	43-29

تحسين جودة التعليم قبل الجامعي في مصر
(تحليل المشكلات – رصد الاحتياجات)

د. علياء عبد الرؤوف عامر[1]
م. أحمد محمد الدسوقي[2]
أ. أية محمد الشحات[3]

مستخلص

احتل التعليم مرتبة متقدمة في أولويات الخطط التنموية للحكومة المصرية، لأنه يعتبر السبب الرئيسي في تقدم الدولة المصرية، والأساس لبناء المعرفة –صمام الأمان في بناء أمن المجتمع القومي. وعلى الرغم من التوجه الإيجابي العام للسياسات التعليمية خلال العقد الماضي والجهود التي بُذلت في سبيل تنفيذها على أرض الواقع، فإن النتائج قد جاءت دون المستوى المأمول بقدر كبير. وفي هذا السياق، تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل لأهم التحديات والمشكلات التي أدت إلى عدم التحسن الملحوظ في المشكلات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة. لذلك تم رصد التحديات والمشكلات واقتراح بدائل وسياسات جديدة للتعامل معهم حيث إنهم أسباب في إعاقة النهوض بالعملية التعليمية. ومن أهم هذه التوصيات التعامل مع العملية التعليمية كاستثمار طويل الأجل من خلال تطوير القوانين والتشريعات التي تسمح بتحقيق عائد عادل للاستثمار في مجال التعليم بما يعمل على اجتذاب المستثمرين في هذا المجال، بالإضافة إلى الاهتمام بالتعليم الفني والمهني، والاستفادة من التقدم التكنولوجي، واستخدام التقنيات الحديثة لتطوير هذه القطاع من التعليم.

الكلمات الدالة: التعليم قبل الجامعي، جودة التعليم قبل الجامعي، الأمية والأداء الدراسي، التسرب من التعليم، حجم الإنفاق على التعليم، سياسات التعليم في مصر

[1] باحث ومحاضر ورئيس وحدة تكافؤ الفرص بالمركز الديموجرافي بالقاهرة
[2] خبير تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي بشركة دايموند للاستشارات
[3] باحثة ماجستير في التنمية والنوع الاجتماعي –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

مقدمة

أُعدت هذه الورقة للتعرف علي واقع التعليم قبل الجامعي في مصر، وسبل تطويره، إذ إن تحسين جودة التعليم قبل الجامعي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه مصر حاليا، فقد قامت مصر بدور هام في تطوير التعليم قبل الجامعي حيث تم الإعلان عن نظام جديد للتعليم –استبدال نظام الامتحان النهائي الواحد بامتحان تراكمي لإتمام شهادة الثانوية العامة– كما تم إقرار خطة لتدريب معلمي الثانوية العامة تختلف عن تدريب معلمي الابتدائية، والتحول رقميا في نظام التدريس، وتوفير مبالغ طائلة في طباعة الكتب، بالإضافة إلى استحداث الدولة أنظمة تعليم مختلفة، وتطوير التعليم الحكومي «تنفيذ تجربة المدارس اليابانية». كما أولت الدولة اهتماما بتنمية وزيادة مدارس المتفوقين، التي بدأت الدراسة بها عام 2011، والتي تهدف لرعاية المتفوقين في علوم الرياضيات والهندسة والتكنولوجيا، والاهتمام بقدراتهم، بالإضافة إلى تطوير التعليم الفني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تم أيضا إنشاء أربعة مجالس تخصصية تتبع رئيس الجمهورية مباشرة، بينها المجلس التخصصي للتعليم والبحث العلمي. تتضمن أهداف المجلس المساهمة في تحديد الخطوط العامة للسياسة التعليمية في مراحل التعليم ونوعياته المختلفة، وربط التعليم بخطة التنمية الشاملة للدولة، وتطويره بما يحقق الأهداف القومية في إطار السياسة العامة للدولة؛ ومع ذلك ما زالت جودة التعليم في مصر تحتاج إلى تطوير حيث يعاني كثير من السكان من مشكلات في التعليم قبل الجامعي في مصر.

يُعتبر التعليم على اختلاف أنواعه ومستوياته من المتغيرات الأساسية التي تلعب دورا فعالا ومؤثرا وبالغ الأهمية في برامج التنمية في كافة المجالات ، ويعد التعليم قضية أمن قومي لمصر من منطلق أن من لا يملك سلاح العلم المتطور والتفوق التكنولوجي من خلال نظام تعليمي كفء سيفقد مصداقيته أمام العالم، وتتجاوزه الأحداث سياسيا واقتصاديا (جلال، 1994)، وأن المنافسة العالمية وإن أخذت أشكال اقتصادية أو سياسية، فإنها في حقيقتها منافسة تعليمية، ومكان حسمها هو المؤسسة التعليمية، كما يمكن اعتبار أن الهيكل التعليمي لقوة العمل أهم المؤشرات على نوعية العمالة والخبرات والمهارات المتاحة للاقتصاد، عاكسا مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع، وهو أحد الروافد المهمة لتحقيق التنمية البشرية والنمو الاقتصادي للمجتمع (عثمان، 2022، ص 122).

وفي الوقت الذي شهد فيه المجتمع المصري –خلال الفترات التاريخية السابقة– تطورا ملموسا في مجال نشر الخدمات التعليمية وتوفيرها لجميع المواطنين على كافة المستويات وفي مختلف المناطق، إلا أن التعليم يتعرض للكثير من التحديات العالمية والمحلية، ويعد واحد من أهم المجالات أو الميادين في المجتمع التي تتأثر بالمشكلة السكانية تأثيرا مباشر وغير مباشر، بما تسببه له من مشكلات ومعوقات عديدة، وخاصة في ظل الوضع الاقتصادي الحالي للمجتمع المصري؛ ترتبط سياسة التعليم بمدخلاته الأساسية، وخاصة بالمستهدفين منه وهم السكان. تخطيط التعليم يعد ضرورة أساسية من ضرورات التنمية والبيانات الإحصائية ضرورة أساسية لجودة هذا التخطيط، سواء كان للتعرف على اتجاهات النمو السكاني والتوزيع الجغرافي لهذا النمو، وتقدير أعداد الأطفال في سن التعليم، والأوضاع الراهنة للخدمات التعليمية المقدمة ومدى وفائها بحاجات النمو السكاني، وكذلك تقدير الاحتياجات والمتطلبات اللازمة للمشروعات التعليمية عبر السنوات القادمة على أساس موضوعي مستمد من المؤشرات التي يظهرها التعداد (عبد الجواد، 2002).

وتهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل لأهم التحديات والمشكلات التي أدت إلى استمرار المشكلات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي على الرغم من الجهود المبذولة من الدولة؛ وذلك اعتمادا على البيانات الرسمية الخاصة بهذا النوع من التعليم من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التربية والتعليم في مصر وذلك لتقديمها إلى صانعي القرار في الهيئة العامة لتعليم الكبار ووزارة التربية والتعليم للمساعدة في مواجهة التحديات والقضاء على هذه المشكلات. تجيب هذه الورقة أيضا على التالي: ما هي أهم تحديات الوضع الراهن لسياسة التعليم قبل

الجامعي؟ بجانب خلفية معلوماتية عن مؤشراته الكمية والكيفية، وما هي أهم البدائل والخيارات التي يمكن أن تزيد من جودة التعليم قبل الجامعي في مصر؟ بالإضافة إلى تحليل البدائل والخيارات من حيث مراكز القوة ونقاط الضعف التي تعبر عن مميزات وتحديات كل بديل.

خلفية معلوماتية

تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نسبة الأمية على مستوى الجمهورية قد بلغت 29.7 % طبقا لتعداد 2006 مقابل 25.8 % في تعداد 2017، وقد سجلت حوالى 15 %، 14.4 % للذكور مقابل 38 %، 26.0 % للإناث علي التوالي وذلك للسكان 10 سنوات فأكثر، بينما انخفضت معدلات الأمية في الفترة 2019-2020 لتصل إلي 24.7 % بانخفاض يقرب من 5 درجات مقارنة بتعداد 2006، ويتبين من الشكل رقم (1)، أن الإناث قد حققن أقل نسبة أمية في عام 2020 حيث بلغت 23.7 % بفارق حوالى 1.2 درجة مئوية عن المستوى القومي مقابل 13.7 % للذكور بفارق ما يزيد عن 11 درجة مئوية عن المستوي القومي في نفس الفترة، بينما بلغت نسبة الأمية بين الذكور أعلى مستوى لها في عام 2008 بمقدار 22.2 %، وكذا الإناث أيضا فقد حققن أعلي نسبة أمية في نفس العام حيث بلغت 33.8 % .

كما يتضح أيضا أن أعلي نسبة لمؤشر التكافؤ سجلت في عام 2006 بمقدار (251 %) مما يعني أن كل 100 ذكر أمي يقابله 251 أنثي أمية في نفس العام، بينما تباينت مؤشرات التكافؤ والفجوة النوعية ما بين الانخفاض والارتفاع حتى وصلت إلى أدنى مستوي لها في عام 2008 بمقدار (145 %، 45 %) على التوالي أي انه كل 100 من الذكور الأميين يقابله 145 أنثي من الأميين.

شكل (1)

الفجوة النوعية لمعدلات الأمية لسكان جمهورية مصر العربية 10 سنوات فأكثر خلال الفترة (2006-2020)

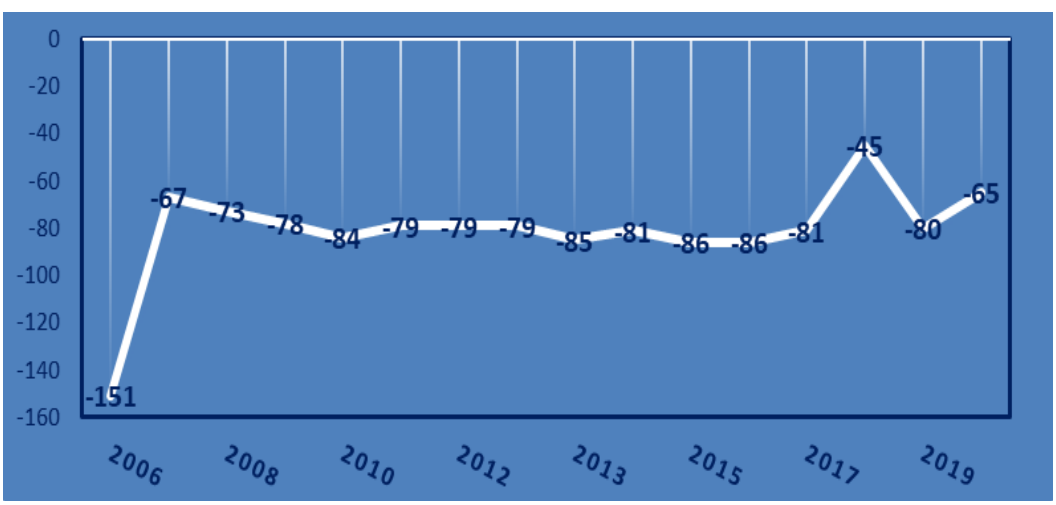

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2006-2020). الكتاب الإحصائي السنوي.

وأوضحت البيانات أيضا ارتفاع إجمالي كثافة الفصول من 151.7 تلميذ في الفترة (2016/2015) إلى 156.5 تلميذ في الفترة (2020/2019)، وانخفاض الكثافة في المرحلة الثانوية في الفترة من 2018 إلى 2020. كما تبين ارتفاع إجمالي متوسط أعداد التلاميذ لكل مدرس من 84.7 تلميذ لكل مدرس في الفترة (2016/2015) إلى 90.5 تلميذ لكل مدرس في الفترة (2020/2019) شكل (3،2).

شكل(2)

تطور كثافة الفصول بالتعليم قبل الجامعي خلال الفترة (2020/2019-2016/2015)

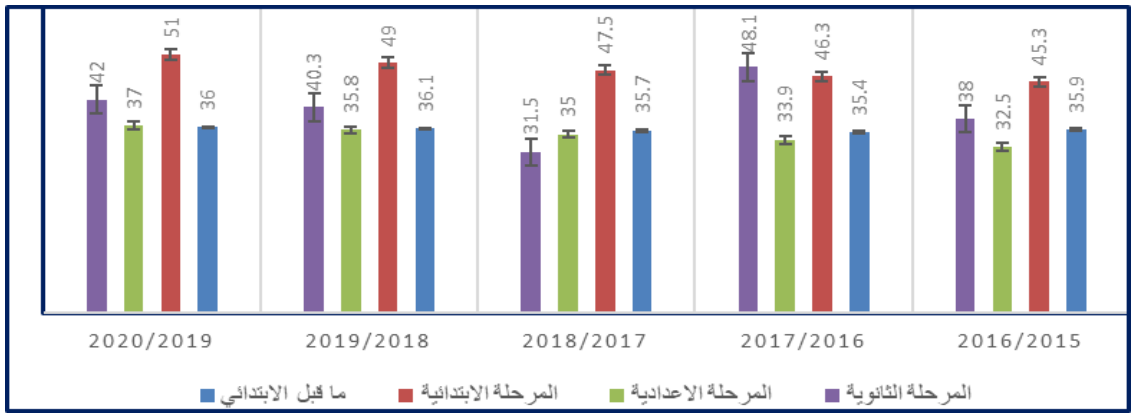

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (2016-2020). الكتاب الإحصائي السنوي.

شكل (3)

تطور متوسط أعداد التلاميذ لكل مدرس بالتعليم قبل الجامعي خلال الفترة (2020/2019-2016/2015)

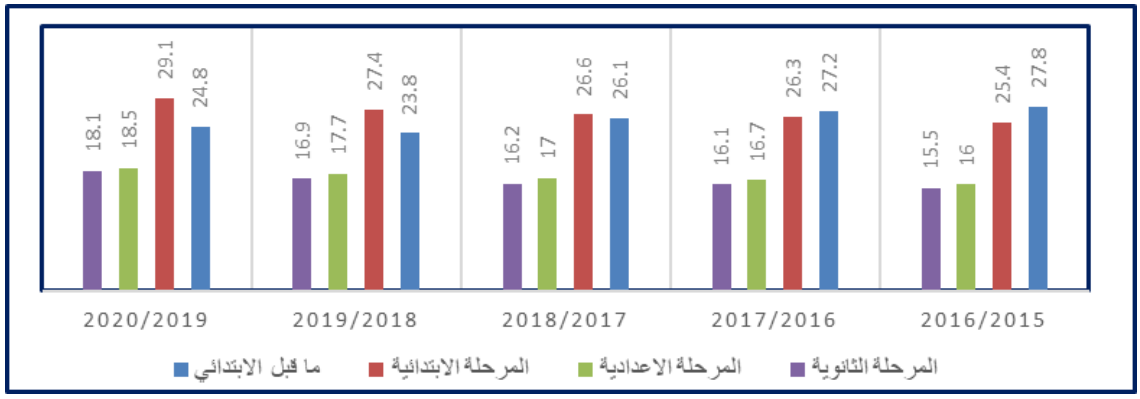

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (2016-2020). الكتاب الإحصائي السنوي.

أولا: المشكلة والتحديات

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث عن الذكور على مستوى الجمهورية في الفترات المختلفة؛ بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية في بعض المحافظات وانخفاض مؤشر التكافؤ الذي يمثل الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مؤشر الأمية. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة للتوعية بتمكين المرأة عن طريق التعليم أو القضاء على الزواج المبكر، إلا أن البيانات أظهرت التحديات التي تواجه الدولة في القضاء على هذه المشكلة. فلا تزل نسب الأمية مرتفعة بين النساء، وما تزال هناك فجوات نوعية في الالتحاق بالتعليم. تشكل سياسة التعليم وحجم الإنفاق على هذا القطاع تحديا كبيرا أمام الدولة لتحسين جودة التعليم قبل الجامعي في مصر، بالإضافة إلى المشكلة التسرب من التعليم وخاصة للإناث في المرحلة الابتدائية، وتأتي مشكلة ارتفاع كثافة الفصول ومتوسط أعداد التلاميذ لكل مدرس والحاجة إلى إعداد المدرس وتدريبه على التدريس، والمناهج الدراسية التي تحتاج إلى تطوير جذري وتحديث ليواكب هذا العصر الذي يتحول رقميا بسرعة كبيرة حيث أصبحت التكنولوجيا والرقمنة هي من الأسس الرئيسية في المناهج في معظم دول العالم.

ثانيا: تحليل المشكلة

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت مجتمعة بتدني الخصائص التعليمية وانخفاض جودة التعليم في مصر. وتتمحور هذه الأسباب في ضعف الشراكة بين الهيئة القومية لتعليم الكبار والمجتمع المدني، وعدم وجود قاعدة بيانات للأمية في مصر، والأداء الدراسي المتدني أو التسرب من التعليم، والبنية التحتية المخصصة للمدارس وقلة عدد الفصول التي تستوعب التلاميذ في المرحلة الأساسية، بالإضافة إلى قلة عدد المدرسين المؤهلين تربويا لسد الاحتياجات التعليمية، ونوعية المناهج التي تحتاج إلى تطوير، بالإضافة إلى سياسات التعليم وقلة حجم الإنفاق على التعليم من موازنة الدولة. وفيما يلي عرض لهذه الأسباب وكيفية مواجهتها.

1. ضعف الشراكة بين الهيئة القومية لتعليم الكبار والمجتمع المدني

على الرغم من الشراكة الكائنة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار والجمعيات الأهلية من أجل مواجهة التغيرات المعاصرة، ومن أجل القضاء على الأمية وتطوير مجالات تعليم الكبار الأخرى لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، إلا أن هذه الشراكة يشوبها بعض أنواع القصور والتحديات ومنها قصور في قياس وتقويم الجهود المشتركة بين الجمعيات الأهلية والهيئة العامة لتعليم الكبار المبذولة لتحديد مواطن الضعف والقوة، والعقبات التي حالت دون تطوير هذا المجال حتى يتاح رسم اتجاهات المستقبل من خلال ذلك، عدم وجود رؤية أو رسالة واضحة عن تعليم الكبار لدى الجمعيات الأهلية وآليات محددة لتنفيذها، وتدني المخصصات المالية للجمعيات الأهلية المعنية بتعليم الكبار. الغالبية العظمى من هذه الجمعيات غير ربحية مما يعوقها عن الاستمرار في المشاركة في عملية التنمية (زيد، 2017).

كما أشارت دراسة صادرة عن إدارة البحوث بالهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ومركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، أن من أهم أسباب الأمية عدم توافر قاعدة بيانات دقيقة عن الأميين، وهي تُعَد إحدى الصعوبات التي تواجه عملية محو الأمية في المحافظات، إضافة إلى صعوبة تجميعهم في مكان واحد، خاصة في المناطق قليلة الكثافة السكانية بالإضافة إلى أن وقت الدراسة بفصول محو الأمية أحيانا يكون غير ملائم للكثير منهم ولا يُراعى ظروفهم.

2. الأداء الدراسي المتدني أو التسرب من التعليم

يُعَد التسرب من التعليم مشكلة قديمة ولكنها طبقا للإحصائيات تختلف نسبتها من وقت لآخر حسب السبب الرئيسي لتفاقمها، وقد ذكر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في إحدى الدراسات التي قام بها أسباب التسرب من التعليم وفقا لما أظهرته نتائج تعداد مصر 2017، فقد أفادت بيانات التعداد أن نسبة المتسربين من التعليم بلغت 7.3 % من إجمالي عدد سكان مصر للسكان في عمر 4 سنوات فأكثر، واستعرض الجهاز المركزي أسباب التسرب من التعليم، بحسب ما تم رصده بالتعداد للمرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية فقط، ومن أهم أسباب ذلك عدم رغبة الفرد في التعليم، حيث بلغت نسبة المتسربين من التعليم لهذا السبب 37.2 %، يليها عدم رغبة الأسرة في التعليم. بلغت نسبة المتسربين من التعليم لهذا السبب 18.9 %.

وجاءت باقي الأسباب التي تم رصدها في نتائج التعداد السكاني مثل الظروف المادية؛ حيث بلغت نسبة المتسربين من التعليم لهذا السبب 17.8 % من إجمالي عدد المتسربين من التعليم من السكان، ثم يأتي في المرتبة التالية تكرار الرسوب بنسبة 9.2 %، وقد كان الزواج سببا للتسرب من التعليم بنسبة 6.3 %، كما تدرجت الأسباب بحسب نسبتها بعد ذلك حيث سجل التسرب من التعليم بسبب صعوبة الوصول للمدرسة ما نسبته 5.2 %، بينما تسرب بعض الملتحقين بسبب العمل بنسبة 2.3 %، ووفاة أحد الوالدين 1.5 %، أما التسرب بسبب الإعاقة وانفصال الوالدين قد سجلا (0.8 %، 0.6 %)، على التوالي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والسكان، 2017).

3. المناهج الدراسية

تتسم المناهج الدراسية بضعف المادة العلمية لذا تحتاج إلى تطوير وتحديث؛ فهي غير مشوقة للطالب؛ وتخلو من الخرائط الذهنية والصور والرسوم والاستدلال والاستنتاج والتوصل إلى النتائج، عن طريق اعتمادها أسلوب الحفظ والاستذكار؛ كما أن هناك غيابا للمنهج العلمي النقدي في التفكير وتنمية مواهب الاستنباط لدى الطلاب؛ بالإضافة إلى قلة الاهتمام بالتعليم الفني والمهني وعدم توفر هيئة تدريسية متخصصة في هذا النوع من التعليم، وتهالك البنية التحتية، وافتقار المدارس لمعايير الجودة سواء في المناهج الدراسية أو طرق التدريس أو التطوير التكنولوجي والعلمي.

4. سياسات التعليم وقلة حجم الإنفاق على التعليم من موازنة الدولة

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن قيمة إنفاق الدولة المصرية على التعليم سجلت ما يقرب من تريليون جنيه خلال 10 سنوات لتبلغ 8,961 مليار جنيه، حيث سجلت 47.1 مليار جنيه خلال العام المالي 2011/2010. أما عن حجم الإنفاق العام على التعليم، كشف تقرير جهاز الإحصاء، أن الإنفاق العام على التعليم يمثل 8.4 % من الإنفاق العام للدولة خلال العام الماضي (2019–2020)؛ بقيمة 132.038 مليار جنيه مقابل 8.1 % بقيمة 115.668 مليار جنيه خلال العام المالي السابق. وعلى الرغم من ارتفاع حجم الإنفاق العام على التعليم إلا أنه ما زالت جودة التعليم تحتاج إلى المزيد.

ثالثا: الوضع الراهن لسياسات التعليم في مصر

توجد مجموعة من العوامل الحاكمة للسياسة التعليمية في مصر التي تعوق حركته وتحد من كفاءته الداخلية والخارجية، ألا وهي، الزيادة السكانية المستمرة والمتنامية، ومجانية التعليم وإلزاميته، وربط التعليم بالشهادة، وارتباط الأجر بالشهادة، ووجود فجوة واضحة بين متطلبات الشهادة ومعدلات الأداء، والنظام الهرمي للأجور، ونظام التوظيف عن طريق «القوى العاملة»، الأمر الذي أدى إلى حدوث عدم توازن في حجم العمالة في القطاعات المختلفة وهجرة العمالة، بالإضافة إلى القيم المجتمعية التي تقلل من حجم العمل اليدوي، وقد أفرزت هذه العوامل الضاغطة مجموعة من الإشكاليات، منها ضعف الطاقة الاستيعابية للنظام، ووجود فوارق جوهرية بين الريف والحضر، وبين الذكور والإناث، وارتفاع نسبة الأمية بسبب عدم الاستيعاب الكامل، والتسرب، والرسوب، وضعف الكفاءة الداخلية للنظام، والفجوة بين مؤهلات الخريجين واحتياجات سوق العمل، وضعف كفاية التمويل، وعدم موازنة التعليم، وطريقة توزيع الموارد المتاحة لهذا القطاع، فضلا عن الكثافة العالية داخل الفصول، وتدني المستوى المهني للمعلمين، بالإضافة إلى انتشار الأمية بأنواعها التعليمية والثقافية. كل هذه المشكلات تفرض حزمة من السياسات تستهدف ديمقراطية البنية المعرفية والتنظيمية للعملية التعليمية

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وزارة التربية والتعليم في التوسع الكمي، متمثلة في بناء المدارس الجديدة، وتزويدها بالتكنولوجيا وتدريب المعلمين، إلا أنه من استقراء معظم الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع في مجال صنع وتحليل السياسات التعليمية فإن تلك الدراسات أثبتت عدم تحقيق السياسة التعليمية لأهدافها، مثل تعميم التعليم الابتدائي، ولم تف بمخرجات التعليم الفني من الأعداد المطلوب، وعدم تحقيق تكافؤ الفرص، والاهتمام بالجوانب الكمية في التعليم على حساب الجودة النوعية.

لذلك أعطت مصر مكانة بارزة للتعليم في استراتيجيتها الوطنية، التي من المقرر تحقيقها بحلول عام 2030، وذلك من خلال إدخال تغييرات جذرية على كل من التعليم الأساسي والعالي، حيث تهدف الحكومة المصرية إلى تطوير جيل جديد من المصريين الأكفاء القادرين على المنافسة على المسرح العالمي. فيما يتعلق بالتعليم الأساسي، تسعى الحكومة إلى تطوير المدارس الحالية، وإدخال مجموعة من المدارس الجديدة التي تم إنشاؤها

على نموذج مستوحى من نظام التعليم الياباني وإعادة هيكلة المدارس الفنية لتحويلها إلى مدارس تركز على التكنولوجيا وتقدم أحدث نظم التعليم.

تتوافق رؤية مصر 2030 في التعليم والأهداف الاستراتيجية له بحلول 2030 مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التي اقترحتها الأمم المتحدة والتي تطمح إلى ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. ومن الواضح أن هذه الرؤية تضع تطوير التعليم في قلب عملية التنمية المستدامة، بحيث يوفر التعليم الجيد للأطفال والمراهقين والشباب فرصا للنمو الاحتوائي العادل بما يضمن حصولهم في المستقبل على فرص حياة أفضل. ولهذا فإن تطوير التعليم ليس هدفا في ذاته، وإنما هو أيضا غاية لتحقيق مجتمع يحظى بمستويات من النمو المتكافئ والمستدام. وإذا نظرنا إلى خطط تطوير التعليم المعلنة والمعمول بها فسوف نجد خطة واضحة أعلنتها وزارة التعليم العالي، أما فيما يتعلق بالتعليم ما قبل الجامعي فلا توجد وثيقة رسمية محددة ومعلنة، بل مجرد تصريحات رسمية معلنة، وبرامج مستحدثة يجري العمل بها، ومن الواضح أن وزارة التربية والتعليم بصدد تنفيذ خطة يجري تعديلها باستمرار، ويتم إخفاؤها لتفادي الخلاف حولها، ولتفادي الضغوط الاجتماعية والسياسية وضغوط شبكات المصالح المناوئة لإصلاح التعليم. وعلى ضوء ذلك يمكن قياس مدى كفاءة خطط التنمية الراهنة في مجال التعليم على الوفاء بالأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة من خلال خمسة عناصر أساسية تشكل جوهر العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة، وهي: العدالة وتكافؤ الفرص، والجودة والتنافسية، والتعليم مدى الحياة، واستخدام التكنولوجيا وبناء القدرة على الابتكار، وارتباط التعليم والبحث العلمي بالتنمية.

رابعا: البدائل والخيارات

وفيما يلي بعض السياسات المقترح تنفيذها لتحسين جودة التعليم قبل الجامعي في مصر:

1. تعزيز الشراكة بين الهيئة القومية لتعليم الكبار والمجتمع المدني

إن عملية التخطيط مسئولية الهيئة العامة لتعليم الكبار دون تحفيز المشاركة المجتمعية وإشراك الجمعيات الأهلية، أو مجالس وإدارات تعليم الكبار في المحافظات في عمليات التخطيط. لذا جاءت خطط تعليم الكبار مثالية وبعيدة تماما عن الواقع، مع وجود قصور في استخدام التخطيط الاستراتيجي العلمي لتعليم الكبار من الهيئة العامة لتعليم الكبار والجمعيات الأهلية، مما أدى لضعف تنظيم مراكز تعليم الكبار وعدم استمراريتها، وتكرار الجهود مما يؤثر على كفاءة هذه الشراكة. لتحقيق نجاح هذه الشراكة يجب توافر بعض من المعايير والآليات التنظيمية وبناء القدرات كالآتي:

- الانفتاح المؤسسي على مدخلات قطاعات أخرى لديها علاقة بتعليم الكبار، وإقامة شراكات فاعلة معها كقطاع الشباب، والتضامن، والزراعة، والثقافة.
- نص بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة لتعليم الكبار والجهات الشريكة، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- تحقيق الاستقلال الذاتي لمؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال تغيير التشريعات والقوانين واللوائح التي تعرقل عملها، مما يتيح لها حرية الحركة والمرونة.
- العمل على تدشين قاعدة دقيقة من البيانات المتعلقة بالأميين في المحافظات.
- إنشاء مراكز التعليم المجتمعي والمدارس الأهلية في جميع أنحاء الجمهورية. والعمل على تحفيز الطلاب لمساعدة آبائهم من خلال مبادرات تقدم دروسا تفاعلية عن طريق تطبيقات المحمول أو الإعلام للأميين.
- توفير برامج تدريبية لبناء قدرات ومهارات القيادات والعاملين بمؤسسات المجتمع المدني، بما يزيد معارفهم

وخبراتهم في أداء الأعمال وتدعيم القدرة على العمل التعاوني والعمل بروح الفريق.

• مشاركة الجامعات الحكومية ببرامج تتيح للخريجين المشاركة في محو الأمية عن طريق تحفيزهم بتقديم تسهيلات بنكية أو إدراجهم في مشروعات متناهية الصغير.

• التركيز على التسويق الجيد لبرامج تعليم الكبار من قبل الهيئة العامة، للوصول لشركاء حقيقيين لمساعدتها في تحقيق أهدافها.

• العمل على رفع كفاءة المعلمين القائمين بالتدريس في فصول محو الأمية.

• محاولة زيادة الميزانيات المخصصة للجمعيات الأهلية لتنفيذ برامج تعليم الكبار من قبل الهيئة، وزيادة الحوافز المقدمة للقائمين على تنفيذ البرامج والدارسين في البرامج.

• القيام بعملية الإشراف والمتابعة والتقويم لما تم تنفيذه وتسهيل مهام الجهات الشريكة.

• إجراء أعمال المتابعة الفنية والإدارية للفصول طبقا لتعليمات الهيئة.

• إعداد تقرير ربع سنوي لقياس مدى نجاح المشروع وجدية العمل والنتائج المحققة مع كل دورة امتحانية.

• تقييم المشروع مع الجهات الشريكة للوقوف على نقاط القوة والضعف في تقارير ربع سنوية يتم إرسالها من فروع الهيئة بالمحافظات نطاق تنفيذ البروتوكول.

• محاولة العمل مع الجهات الشريكة بنظام التعاقد الحر وتلتزم الهيئة بدفع مقابل مادي عن كل دارس ناجح.

• إجراء الاختبارات النهائية لتخريج الدارسين وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها الهيئة في هذا الشأن.

2. ضبط وتحسين الأداء الدراسي المتدني أو التسرب من التعليم

يُقترح لكي يتم ضبط وتحسين الأداء الدراسي أو التسرب من التعليم طرق المواجهة التالية:

• تفعيل دور المرشد التربوي في مساعدة الطلبة في حل مشكلاتهم التربوية وغير التربوية، بالتعاون مع الجهاز التعليمي في المدارس والمجتمع المحلي وعلى الأخص أولياء أمور الطلبة.

• العدالة في التعامل وعدم التمييز بين الطلبة داخل المدارس.

• منع العقاب بكل أنواعه في المدرسة (البدني والنفسي): على الرغم من أن وزارة التربية تمنع رسميا العقاب بشتى أشكاله في المدارس كوسيلة ردع، إلا أن العقاب يمارس في المدارس مما يتطلب وضع آليات مراقبة ومتابعة لضمان الالتزام التام بعدم استخدام أسلوب العقاب لحل مشاكل الطلبة.

• تفعيل القانون الذي ينص بإلزامية التعليم في المرحلة الأساسية ووضع آليات للمتابعة والتنفيذ على مستوى المدرسة.

• السماح للطلبة المتسربين بالالتحاق بالدراسة بغض النظر عن سنهم وفق شروط محددة وميسرة.

• الإرادة الجيدة لها دور كبير في حل مشكلة التسرب الدراسي فهي الأساس في ضبط الصف ووضع المعايير الجيدة من أجل الحصول على تعلم أكثر كفاءة

• الأنشطة التعليمية ومشاركة المتعلمين فيها بشكل تعاوني يزيد من روح المنافسة والتعاون ويقلل من المشاكل النفسية وقلة الثقة في النفس.

• مساعدة المدرس للطلبة لمعالجة ضعفهم في المواد الدراسية المختلفة.

• محاولة إدراك رغبات الطلبة وإشراكهم في نشاطات يفضلونها وتنمي من مهارتهم.

• العمل على تنوع الأساليب التعليمية.

3. تطوير وزيادة البنية التحتية المخصصة للمدارس وزيادة عدد الفصول

• وضع وقت زمني لإلغاء نظام الفترتين المعمول به حاليا في بعض مدارس الجمهورية.

• العمل على تخصيص جزء من الموارد المالية لتجديد الفصول والمنشآت التعليمية المتهالكة عن طريق تفعيل المشاركة الاجتماعية –رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية.

• تحسين جودة التجهيزات المدرسية الخاصة بالمختبرات والمكتبات والأدوات الرياضية حتى تناسب أذواق وميول ومهارات الطلبة، وتزويد كافة المدارس بالمختبرات العلمية ومختبرات الحاسب الآلي.

4. تطوير المدرس وتحسين إمكانات تدريبه على التدريس

• ضرورة تطوير قدرات المعلمين بشكل مستمر على الوسائل العلمية الحديثة في التدريس وإخضاعهم لدورات تدريبية سنوية بهدف تطوير مهاراتهم.

• إجراء مقابلات قبل التعيين مع المرشحين من المدرسين وفقا لمعايير محددة لاختيارهم، وتقديمهم لبرامج تأهيل في الأساليب التعليمية والتربوية بشكل مستمر.

• تحسين ظروف التوظيف للمدرسين من حيث الرواتب والمنافع الأخرى باتجاه تمييزهم عن غيرهم من الموظفين الآخرين وذلك لأهمية دورهم في المجتمع، ولجعل وظيفة المدرس أكثر جذبا للكفاءات.

• الاهتمام بالمعلمين في المناطق النائية والمناطق البعيدة عن مقر سكنهم وتهيئة ظروف عمل وحياة ملاءمة وجاذبة لهم من حيث إنشاء مساكن لهم قريبة من المدارس التي يعملون بها.

• وضع إطار مهني يحدد الوصف الدقيق لمؤهلات الذين سيعملون في التعليم والمعايير الواجب مراعاتها عند تعيينهم.

• تطوير أدوات وأساليب التعليم بحيث تعتمد المشاركة والمناقشة بدلا من الاعتماد على مهارتي الحفظ والاستذكار فقط وتشجيع الفكر المعتمد على الفهم والتحليل.

• الاهتمام بالجانب العملي والتطبيقي وعدم اقتصار التعليم على الجانب النظري، وخاصة بما يتعلق بالمختبرات والتجارب العلمية. مع ضرورة توظيف التكنولوجيا الحديثة في التدريس.

• مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة في كل مراحل العملية التعليمية، وتمكين الهيئات التدريسية من التعامل مع هذه الفروق باعتبارها ميزات للطلبة.

5. تطوير المناهج الدراسية وتفعيل حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• تطوير آلية تأليف المناهج وإعدادها، وأن يتم وضعها من قبل متخصصين في المادة الدراسية يمتلكون خبرات واسعة في أساليب التدريس والمناهج.

• تشكيل لجان متخصصة لإعادة النظر بجميع مواد المناهج الدراسية وخاصة في الفصول الأولي من التعليم.

• الاهتمام بالمناهج الدراسية للتعليم الفني والمهني ومحاولة تفعيل دوره وإدراك مدي أهميته في سد العجز الخاص بالعمالة الفنية المهرة والمدربين.

• الاستثمار في حلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودراسة سبل التحول الرقمي للمناهج والبرامج الدراسية سواء في الدراسة أو الامتحانات.

6. تطوير سياسات التعليم وزيادة حجم الإنفاق على التعليم من موازنة الدولة

• رفع مستوي الإنفاق على التعليم من الموازنة العامة للدولة للارتقاء بجودة التعليم وتحسين خصائصه.

• التحول من فكرة أن التعليم مسئولية الدولة إلي مشاركة المجتمع في المسئولية عن طريق تعزيز الشراكة المجتمعية بين الدولة والمستثمرين ورجال الأعمال في القطاع الخاص، وتفعيل بند المسئولية المجتمعية في مجال التعليم المنصوص عليها في القوانين المصرية ومنها قانون الاستثمار.

• تفعيل دور الإعلام لتقديم برامج وأفلام تعبر عن أهمية التعليم وتحفيز المستثمرين ورجال الأعمال لمشاركة الدولة في المسئولية.

• التركيز على ما ينبغي أن يتقنه الطالب من معلومات ومهارات مهنية في كل مرحلة دراسية بما يتناسب مع إمكانياته وعدم اعتبار أن المنهج الدراسي هو الكتاب المدرسي وإنما مجموعة من الخبرات التي يمر بها الطالب في حياته وذات صلة بالمادة مثلما يحدث في التطبيق العملي للمواد العلمية في المعامل والمختبرات المدرسية.

• تغيير طرق التقييم للطلبة وخاصة في الصفوف الأولى من التعليم وعدم إخضاعهم للاختبارات التقليدية والاعتماد على الطرق البديلة مثل التأمل والتحليل وذلك لعدم خلق حالة رهبه من الامتحان.

• الاهتمام بقطاع التعليم المهني والفني والعمل على تطويره وتدريب طلابه بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

خامسا: تحليل البدائل والخيارات

تعتبر العملية التعليمية نظاما متكاملا تتداخل فيه العناصر المادية والمعنوية فتوفير البيئة التعليمية المناسبة يُعد متطلبا أساسيا لتحسين نوعية التعليم فالبيئة المناسبة تتيح خيارات أوسع لكل من المدرس والطالب على حد سواء من خلال إمكانية تنويع الأنشطة، وتنشيط الاتصال بين المدرسين والطلبة من جهة، وبين الطلبة أنفسهم من جهة أخرى. لا تقتصر البيئة التعليمية فقط على المناهج الدراسية بل تشمل بالإضافة لذلك المدرس، والطالب، والتجهيزات والمستلزمات. لا تكتمل أركان العملية التعليمية الناجحة بغير التقييم المستمر لمختلف عناصرها، وفي هذا السياق، يمكننا تحليل مميزات وعيوب ونتائج للبدائل والخيارات وتقدير أهم النقاط التي يمكن بها تحقيق تحسين نوعية التعليم قبل الجامعي؛ وذلك عن طريق خطط طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل. ويتعين مراعاة أن منظومة التربية والتعليم ليست إلا انعكاسا لمجمل النظام الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فإن تغييرا عميقا في أداء وناتج هذه المنظومة لا يتحقق إلا في إطار تغير اجتماعي واقتصادي واسع المدى.

من هنا يمكن تحليل البدائل والخيارات السابقة والتي طرحتها هذه الورقة، والتي يمكن بها تحديد مناطق القوة ومميزات البدائل المختلفة وتوضيح نقاط الضعف والمساوئ والتحديات والنتائج التي يمكن أن نحصل عليها لوضعها أمام صانعي القرار، وذلك لتحقيق النتائج المرجوة في تطوير التعليم قبل الجامعي.

1. تعزيز الشراكة بين الهيئة الوطنية لتعليم الكبار والمجتمع المدني في تطوير التعليم قبل الجامعي

العمل على تقوية الشراكة بين الهيئة الوطنية لتعليم الكبار والمجتمع المدني عن طريق تسهيل زيادة التعاون بين الكيانين، ويؤدي ذلك إلى زيادة التواصل وفهم أفضل للاحتياجات المختلفة لكلا الطرفين. كما يمكن للسلطة الوطنية لتعليم الكبار والمجتمع المدني ضمان تحسين الوصول إلى التعليم قبل الجامعي لأولئك الذين قد لا يتمكنون من الوصول إلى المؤسسات التعليمية التقليدية. ويساعد ذلك في توسيع نطاق التعليم والوصول إلى عدد أكبر من الأفراد. يؤدي تعزيز الشراكة بين الهيئة الوطنية لتعليم الكبار والمجتمع المدني إلى زيادة الموارد للتعليم قبل الجامعي، وتقديم دعم معزز للطلاب. ويشمل ذلك توفير موارد إضافية، مثل الإرشاد والتوجيه، والتي يمكن

أن تساعد الطلاب على النجاح في تعليمهم قبل الجامعي.

وتعتبر صعوبة الإدارة من أهم الصعوبات والتحديات التي يمكن أن تواجه الشراكة بين الهيئة الوطنية لتعليم الكبار والمجتمع المدني، وقد تدور تلك النزاعات حول الموارد، والتمويل، وزيادة البيروقراطية، وقد يؤدي ذلك إلى التأخير في تقديم الخدمات والموارد، بالإضافة إلى إمكانية عدم المساواة من حيث الوصول والموارد. ويعني هذا أن بعض الأفراد قد لا يتمكنون من الوصول إلى نفس المستوى التعليمي مثل الآخرين، مما قد يضر بالجودة الكلية للتعليم قبل الجامعي.

ومن أهم نتائج هذه الشراكة إنها إحدى الطرق الرئيسية التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجيد للسكان المحرومين من الخدمات، فيمكن لمنظمات المجتمع المدني المساعدة في تحديد احتياجات هؤلاء السكان وتطوير برامج مستهدفة لمعالجتها مثل تقديم الدعم للمتعلمين البالغين الذين ربما لم يلحقوا بالتعليم الرسمي ويحتاجون إلى مسارات بديلة لاكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، كما يمكن أن تستفيد منظمات المجتمع المدني من خبرات وموارد هيئة تعليم الكبار. هناك تأثير إيجابي آخر للشراكة وهو تطوير طرق ومواد تعليمية مبتكرة، مثل دمج التكنولوجيا في الفصل أو استخدام التعلم القائم على المشاريع لإشراك الطلاب من خلال العمل معا، وإنشاء تجارب تعليمية أكثر فعالية وجاذبية للطلاب.

في الختام، فإن الشراكة بين هيئة تعليم الكبار والمجتمع المدني لديها القدرة على إحداث تحسينات كبيرة في التعليم قبل الجامعي. من خلال الاستفادة من نقاط القوة لدى كل شريك والعمل معا لتحقيق الأهداف المشتركة.

2. ضبط وتطوير الأداء الدراسي المتدني والتسرب من التعليم

تعتبر حرية السعي وراء اهتمامات أخرى غير التعليم إحدى الطرق الرئيسية للتسرب من التعليم مثل الاهتمام بالأنشطة الرياضية أو العمل المبكر أو السفر، ولكن في نفس الوقت يحد الانقطاع عن التعليم من فرص العمل ويقلل من فرص الحصول على وظيفة ذات راتب مرتفع. يؤدي أيضا التسرب من التعليم إلى صعوبة العودة للتعليم مره أخري، وصعوبة التطوير في العمل المهني إذا اختار الشخص أن يعمل بمهنه معينة.

إن للتحكم في الأداء الأكاديمي المنخفض ومعدلات التسرب من التعليم وتطويره آثار إيجابية كبيرة على الأفراد والمجتمعات. تتضمن النتائج الرئيسية للتدخلات الفعالة لمعالجة هذه القضايا تحسين النتائج التعليمية: من خلال تنفيذ البرامج المستهدفة التي تهدف إلى دعم الطلاب المتعثرين، مما ينتج عنه تحسن كبير في الأداء الأكاديمي ومعدلات التخرج. يمكن أن تساعد التدخلات –التدريس والتوجيه وخطط التعلم الشخصية– الطلاب على اللحاق بالركب والبقاء على المسار الصحيح. من ضمن النتائج على المدى الطويل، زيادة الفرص الاقتصادية؛ حيث يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بالعمل والدخل، ويميل الأفراد ذوو المستويات التعليمية الأعلى إلى كسب المزيد والحصول على وظائف أكثر استقرارا، ومرورا بالحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية حيثما يتركز الأداء الأكاديمي المنخفض ومعدلات التسرب المرتفعة في المجتمعات المحرومة، مما يؤدي إلى استمرار عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. تعزيز التحصيل العلمي وتقليل معدلات التسرب، يساعد المجتمع أيضا على تحسين النتائج الصحية وخفض تكاليف الرعاية الصحية، لتأثيره على انخفاض معدل الأمراض المزمنة وزيادة العمر المتوقع.

في الختام، يمكن أن يكون لضبط وتطوير الأداء الأكاديمي المنخفض ومعدلات التسرب من التعليم آثار إيجابية واسعة النطاق على الأفراد والمجتمع ككل من خلال تنفيذ التدخلات الفعالة ودعم الطلاب للنجاح في المدرسة ويخلق أنظمة تعليم تؤدي إلى مجتمع أكثر إنصافا وازدهارا وانخراطا في العمل.

3. تطوير البنية التحتية المخصصة للمدارس وزيادة عدد الفصول

من خلال الاستثمار في البنية التحتية ورفع مستوى الجودة، يمكن للمؤسسات التعليمية توفير بيئة تعليمية أفضل لكل من المعلمين والطلاب. يمكن أن تصبح المدارس أكثر راحة وأمانا للطلاب، ويمكن للمدرسين تلقي الموارد والمعدات التي يحتاجون إليها لتدريس فصولهم بشكل فعال، ويؤدي تطوير البنية التحتية ورفع مستوى الجودة إلى توفير فرص وموارد تعليمية أفضل، كما أن الاستثمار في المؤسسات التعليمية يؤدي إلى نتائج أفضل. وغالبا ما يحصل الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس ذات المرافق والموارد الأفضل على درجات اختبار أفضل، فضلا عن فرص عمل أفضل.

يتطلب تطوير البنية التحتية ورفع مستوى الجودة للمؤسسات التعليمية تكلفة مالية ضخمة واستثمارات مالية كبيرة لشراء معدات جديدة وإصلاح المباني القائمة، وقد يكون من الصعب على المدارس إدارتها. يحتاج تنفيذ التغييرات في البنية التحتية وجودة المؤسسات التعليمية إلى وقت كبير، وقد تستغرق المدرسة سنوات لتحقيق المستوى المطلوب من التحسين، وهذا يتطلب التخطيط والتنفيذ الدقيق.

وفي هذا السياق نجد أن؛ تطوير البنية التحتية –إنشاء مبانٍ جديدة، وتطوير المرافق، وزيادة عدد الفصول– للمدارس لها آثار إيجابية ونتائج كبيرة على أنظمة التعليم ونتائج الطلاب. فهي تخلق بيئة تعليمية أكثر ملاءمة للطلاب. وبالتالي تحسين مشاركة الطلاب وقدرتهم على التركيز بشكل أفضل والأداء الأكاديمي الشامل، ووصول التعليم إلى المناطق التي قد يكون بها نقص في المدارس أو الفصول الدراسية. يمكن أن يساعد ذلك في تقليل الاكتظاظ وضمان حصول جميع الطلاب على تعليم جيد، بالإضافة إلى تعزيز تدريب المعلمين والذي يمكن أن يؤدي إلى تدريس أكثر فاعلية وتحسين نتائج الطلاب، والذي بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة للمعلمين وموظفي الدعم، والتي يمكن أن تفيد المجتمعات المحلية وتساهم في النمو الاقتصادي.

4. تطوير المدرس وتحسين إمكانات تدريبه على التدريس

إن تطوير وتدريب المدرس وتحسين إمكانات تدريبه أمور مهمة جدا، ويوفر الاستثمار في تدريب المعلمين والتطوير المهني فوائد عديدة للمدارس والمعلمين، حيث يتمتع المعلمون الذين خضعوا للتطوير المهني والتدريب بإمكانية الوصول إلى أحدث استراتيجيات التدريس والتكنولوجيا والأبحاث. وهذا يتيح لهم أن يصبحوا أكثر دراية وكفاءة في مجالات تخصصهم وأن يكونوا مجهزين بشكل أفضل لتقديم المناهج الدراسية لطلابهم، كما يمكن أن تؤدي مهارات التدريس المحسنة إلى زيادة مشاركة الطلاب في الفصل الدراسي، ويساعد أولئك الطلاب على أن يصبحوا أكثر اهتماما بالتعليم، ويمكن أن يؤدي أيضا إلى نتائج أكاديمية أفضل.

ولكن التطوير المهني والتدريب يستغرق وقتا طويلا؛ حيث يحتاج المعلمون إلى قضاء بعض الوقت بعيدا عن واجباتهم في الفصل لحضور الندوات وورش العمل والدورات التدريبية، وقد يؤثر ذلك على مقدار الوقت الذي يقضونه في التخطيط للدرس والمشاركة مع طلابهم، بالإضافة إلى التكلفة المادية المرتفعة، وقد يؤدي ذلك إلى ضغوط مالية على المدارس والمعلمين، أو تكون البرامج غير مناسبة: لن يكون كل برنامج تدريبي مناسب لكل معلم؛ فمن المهم العثور على برنامج يلبي احتياجاتهم الفردية. ومن الضروري أيضا ضمان حصول جميع المعلمين على نفس فرص التدريب، بغض النظر عن خلفيتهم التعليمية.

ومن أهم نتائج تطوير المعلم هو التحسن في أداء الطلاب. عندما يتم تدريب المعلمين على استخدام استراتيجيات التدريس الفعالة، يميل الطلاب إلى التعلم بشكل أفضل، مما يؤدي إلى نتائج أكاديمية أفضل. علاوة على ذلك، من المرجح أن يظل المعلمون الذين يتلقون فرصا للتطوير المهني على الاطلاع بأحدث تقنيات التدريس، مما يؤدي إلى إدارة أفضل للفصول الدراسية وبيئة تعليمية أكثر إنتاجية، بالإضافة إلى زيادة ثقة المعلم

حيث يصبحون أكثر راحة في دورهم كمعلمين، فيصبح المدرس أكثر ثقة وفعالية في دوره كمعلم، مما يحفز إلى نتائج أفضل للطلاب وبيئة تعليمية أكثر جاذبية. لذلك، فمن الضروري الاستثمار في برامج تطوير المعلمين للتأكد من أن المعلمين مجهزون لتقديم أفضل تعليم ممكنا لطلابهم.

5. تطوير المناهج الدراسية وتفعيل حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يؤدي تطوير المناهج وتفعيل حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى عملية تعليمية أكثر كفاءة، حيث يمكن أن يتعرض المتعلمون لمجموعة واسعة من المعارف والمهارات، كما يؤدي تطوير المناهج الدراسية وتفعيل الحلول الرقمية والتكنولوجية إلى تحسين الوصول إلى الخدمات التعليمية، ويجعل التعليم أكثر سهولة ويسرا، بالإضافة إلى زيادة مشاركة الطلاب واهتمامهم بالتعلم، حيث يمكن للطلاب استخدام معارفهم ومهاراتهم المكتشفة حديثا للمشاركة في أنشطة هادفة.

ولكن تطوير المناهج وتفعيل حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحتاج إلى تمويل كبير، وخطط تنفيذية وشرائية على مدى ليس بالقليل، حيث يتطلب اقتناء معدات وبرامج متخصصة وكذلك تدريب المعلمين وأصحاب المصلحة الآخرون، بالإضافة أن هناك نقصا في الخبرة لدى المعلمين وأصحاب المصلحة في تطوير المناهج وتطبيق واستخدام حلول تكنولوجيا المعلومات، كما أن الوصول إلى التكنولوجيا ليس دائما منصفا، حيث قد لا تتمكن مجموعات معينة من الوصول إلى الموارد اللازمة.

إن تطوير المناهج الدراسية وتفعيل حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها تأثيرا كبيرا على التعليم. وتتمثل إحدى النتائج والفوائد المهمة لتطوير المناهج في أنه يمكن أن يضمن أن الطلاب يتعلمون المعلومات ذات الصلة والمحدّثة، بالإضافة إلى زيادة المشاركة وتحسين نتائج التعلم. ويمكن للأدوات التفاعلية والجذابة، مثل التطبيقات التعليمية والموارد عبر الإنترنت ومنصات التعلم الإلكتروني، أن تساعد الطلاب على فهم المعلومات والاحتفاظ بها بشكل أفضل. علاوة على ذلك، يمكن أن توفر حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خبرات تعليمية مخصصة تلبي احتياجات الطلاب الفردية وتحسن نتائج تعلم الطلاب، وتخلق فرص للتعاون والوصول إلى مجموعة واسعة من موارد التعلم مما يسمح للطلاب بالعمل معا في المشاريع والمهام وتحسين مهارات الاتصال والعمل الجماعي، وتيسر دمجهم في القوى العاملة، لذلك، فممن الضروري الاستثمار في هذه المبادرات لضمان حصول الطلاب على أفضل تعليم ممكن.

6. تطوير سياسات التعليم وزيادة الإنفاق على التعليم

إن تطوير سياسات التعليم تتضمن حصول جميع الأطفال، بغض النظر عن خلفيتهم، على تعليم جيد. ويمكن أن تضمن زيادة الإنفاق على التعليم توفير الموارد اللازمة لضمان تدريب المعلمين بشكل صحيح وتوافر البنية التحتية اللازمة. كما يمكن أن يساعد ذلك في تقليل الفجوة التعليمية بين المجتمعات المختلفة وتوفير تكافؤ الفرص من خلال الوصول إلى تعليم جيد وخاصة إلى الطلاب الذين ينتمون إلى خلفيات محرومة اقتصاديا أو اجتماعيا لتوفير فرص للأشخاص من هذه الخلفيات للعثور على وظائف جيدة، وتحسين نوعية حياتهم ليصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. كل ذلك ينتج عنه زيادة النمو الاقتصادي والتنمية؛ بفضل القوى العاملة المتعلمة تعليما عاليا، وتصبح البلدان أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين الاستقرار الاقتصادي ونمو الوظائف.

ولكن يتطلب الأمر استثمارات باهظة؛ وخاصة في البلدان التي تعاني فيها الحكومة بالفعل من عجز في الموازنة العامة. وقد تحتاج الحكومات إلى تحويل الأموال إلى مجالات أخرى، مثل الرعاية الصحية والبنية التحتية، لتمويل التعليم، وحتى مع زيادة الإنفاق على التعليم، قد تكون هناك موارد محدودة لتنفيذ السياسات الجديدة. ضعف

التمويل قد يؤدي إلى عدم تحسن جودة التعليم وقد لا تتمكن الحكومة من تحقيق أهدافها المرجوة.

وتتمثل نتائج تطوير سياسات التعليم في أنه يضمن حصول جميع الطلاب على تعليم جيد. فيمكن أن تساعد سياسات التعليم في معالجة قضايا مثل التفاوتات في التمويل وجودة المعلم وأداء الطلاب. وعند تحقيق ذلك، يتمتع الطلاب من جميع الخلفيات بفرصة متساوية للنجاح، ويؤدي ذلك إلى تحسين نتائج الطلاب. فعندما يكون لدى المدارس موارد كافية، مثل تمويل تدريب المعلمين والمواد التعليمية والتكنولوجيا، يميل الطلاب إلى أداء أكاديمي بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يساعد في إعداد الطلاب للقوى العاملة من خلال تزويد الطلاب بتعليم جيد وتأهيلهم بشكل أفضل لدخول القوى العاملة والمساهمة في الاقتصاد. كما يمكن أن تساعد سياسات التعليم في سد فجوة المهارات، مما يضمن إعداد الطلاب لوظائف المستقبل.

ومن خلال استعراض كل البدائل والخيارات السابقة؛ أقرت هذه الورقة أن أهم الخطوات الحاسمة لتحقيق تطوير التعليم قبل الجامعي، هي تطوير سياسات تعليمية فعالة وزيادة الإنفاق على التعليم، وذلك بتحديد خطط متوازية مع البدائل والخيارات الشاملة الأخرى، حيث يؤدي الزيادة الفعلية للإنفاق على التعليم إلي التطوير الحقيقي لهذا القطاع الهام؛ وذلك عن طريق تطوير البنية التحتية وزيادة عدد المدارس والفصول، وإعداد المدرس وتدريبه، وتطوير المناهج وإمداد المدارس بأحدث الأدوات وطرق التكنولوجيا، ولتحقيق ذلك يُقترح بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها كما يلي:

- إجراء تحليل للاحتياجات: تحديد الوضع الحالي فيما يتعلق بالتعليم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. ويمكن القيام بذلك من خلال الاستطلاعات والاجتماعات مع أصحاب المصلحة ودراسة إحصاءات التعليم. ويساعد هذا في تحديد أولويات المجالات التي تتطلب المزيد من التمويل.
- تحديد الأهداف والغايات؛ بناء على تحليل الاحتياجات، وضع أهداف وغايات واضحة يمكن استخدامها لقياس التقدم. يجب أن تكون هذه الأهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنيا (SMART)، وعن طريق المراقبة والتقييم يمكننا تقديم تقارير سواء نصف سنوية أو سنوية لقياس مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف.
- إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المعلمين وأولياء الأمور والطلاب وواضعي السياسات، في تطوير سياسات التعليم. سيضمن ذلك مناقشة جميع الآراء وأن هذه السياسات شاملة وفعالة. والانخراط في اتصالات مفتوحة وشفافة لبناء الدعم للسياسات.
- تطوير الميزانية: تخصيص الموارد لتنفيذ سياسات التعليم. ويجب أن يعتمد هذا على الأهداف والغايات المحددة مسبقا، وإعطاء الأولوية للإنفاق على المجالات الحاسمة لتحقيق الأهداف.
- ضمان تنفيذ السياسات بفعالية وكفاءة، وتوفير التدريب والدعم الكافيين للمعلمين والإداريين لضمان فهمهم للسياسات وكيفية تنفيذها، ومراقبة التقدم وإجراء أي تعديلات ضرورية.
- تقييم تأثير السياسات وإجراء أي تغييرات ضرورية للتأكد من أنها تحقق أهدافها المرجوة. واستخدام البيانات لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة وتعديل السياسات حسب الحاجة، ومن ثم، تقييم فعالية السياسات بمرور الوقت وإجراء التعديلات حسب الحاجة.
- توصيل السياسات لجميع أصحاب المصلحة للتأكد من أنهم على دراية بالتغييرات وفهم الفوائد، واستخدام مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والنشرات الإخبارية، لإبقاء أصحاب المصلحة على اطلاع.

ويتطلب تطوير سياسات التعليم وزيادة الإنفاق على التعليم ميزانية واقعية وجدولا زمنيا معقولا، وفيما يلي بعض الاعتبارات الخاصة بإدارة الميزانية والوقت:

• تحليل الميزانية الحالية قبل تخصيص أموال جديدة، لتحديد المجالات التي يمكن فيها خفض الإنفاق أو إعادة تخصيصه.

• تحديد أولويات الإنفاق لتحقيق الأهداف والغايات المحددة مسبقا. وهذا يشمل الاستثمار في تدريب المعلمين، وتحسين المرافق التعليمية، وتوفير الموارد للطلاب.

• البحث عن مصادر تمويل إضافية: مثل المنح أو الشراكات مع المنظمات الخاصة، وتشجيع الاستثمار في مجال التعليم لتكملة الميزانية.

• مراقبة الإنفاق بانتظام للتأكد من أنه يتماشى مع الأهداف والغايات ولإجراء أي تعديلات ضرورية.

• وضع جدول زمني واقعي لتطوير وتنفيذ سياسات التعليم. ويجب أن يأخذ هذا في الاعتبار؛ تحليل الاحتياجات، ومشاورات أصحاب المصلحة، وتخصيص الميزانية، وتنفيذ السياسة المرجوة.

في الختام، يتطلب تطوير سياسات التعليم وزيادة الإنفاق على التعليم نهجا شاملا يشمل جميع أصحاب المصلحة. باتباع هذه الخطوات المقترحة، حينها يمكننا ضمان حصول كل فرد على تعليم جيد، بالاستفادة من إمكاناته الكاملة. حيث إن أهمية إعطاء الأولوية للإنفاق على المجالات الحاسمة تكمن في تحقيق الأهداف وإيصال السياسات بشكل فعال لبناء الدعم لها، وذلك عن طريق استنباط ميزانية واقعية وجدول زمني محدد. يمكن أن يساعد تحديد أولويات الإنفاق والبحث عن مصادر تمويل إضافية ومراقبة الإنفاق بانتظام في إدارة الميزانية بفعالية. ويمكن أن يساعد على ذلك بإنشاء جدول زمني واقعي، وتحديد أهداف وغايات قابلة للتحقيق، ومتابعة ومراقبة وتقييم هذا الجدول الزمني، وتعديله حسب الحاجة، وذلك لإدارة الوقت بفعالية.

خاتمة

يعاني النظام التعليمي في مصر من مشكلات منذ عقود؛ ولا بد من اتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد من أجل معالجة هذه المشاكل وتوفير الوصول إلى التعليم الجيد للجميع، حيث إن البيئة التعليمية لا تقتصر فقط على المناهج الدراسية بل تشمل، بالإضافة لذلك، المدرس والطالب والتجهيزات والمستلزمات، كما أن العملية التعليمية الناجحة لا تكتمل أركانها بغير التقييم المستمر لمختلف عناصرها، ولا يجب أن تقتصر عمليات التطوير والتحديث على التعليم الأكاديمي فقط، بل يجب أن تمتد لتشمل التعليم الفني أيضا، إذ يسهم التعليم الفني في تأهيل وإعداد الكوادر البشرية التي تحتاجها مؤسسات الإنتاج والخدمات. ويتعين مراعاة أن منظومة التربية والتعليم ليست إلا انعكاسا لمجمل النظام الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فإن تغيرا عميقا في أداء وناتج هذه المنظومة غير ممكن إلا في إطار تغير اجتماعيا واقتصاديا واسع المدى.

ويمكن تقديم بعض التوصيات الشاملة التي تسير بالتوازي مع أهم بديل طرحته هذه الورقة وهو تطوير سياسات تعليمية فعالة وزيادة الإنفاق على التعليم، والتي يمكن أن يساهم تطبيقها في مواجهة وحل مشاكل التعليم قبل الجامعي في مصر، ومن أهم تلك التوصيات ما يلي:

• التحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة إلى فكرة (قومية التعليم)؛ وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص والأهلي في تطوير التعليم وتحسين جودته.

• دعم وتوسيع مفهوم الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية وغير الحكومية في تحمل أعباء العملية التعليمية باعتبارها قضية أمن قومي سواء كان ذلك في تدبير الموارد المادية أو البشرية.

• تطوير القوانين والتشريعات التي تسمح بتحقيق عائد عادل للاستثمار في مجال التعليم قبل الجامعي بما يعمل على اجتذاب المستثمرين في هذا المجال الحيوي لمستقبل مصر.

• التأكيد على استخدام أساليب الإدارة الاقتصادية للارتقاء بمستوى أداء الخدمات التعليمية وتقديمها وفقا للمعايير الدولية الحديثة.

• تأكيد ثقافة الجودة الشاملة في نظم ومؤسسات مصر التعليمية من خلال تطبيق المعايير العالمية في جميع عناصر المنظومة التعليمية.

• ضرورة الاستفادة من مستجدات العصر وحلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات لتوفير مصادر تعليم جديدة وإنشاء قواعد بيانات ترصد القصور في أوجه التعليم قبل الجامعي مثل الأمية، والتسرب، والمدرسين المعينين في أماكن نائية وغيرها.

المراجع

جمعة، جيهان. (2009). *دراسة تقويمية للسياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي منذ عام 1981*. رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة حلوان.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2006–2017). *التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت*.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2006–2020). *الكتاب الإحصائي السنوي*.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). *النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي في مصر*.

زيد، سمر. (2017). تفعيل الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع المدني في ضوء خبرات بعض الدول. *مجلة البحث العلمي في التربية*. كلية البنات. جامعة عين شمس. (18).

شعلان، عبد الفتاح. (2010). *السياسة التعليمية في مصر وانعكاساتها على تحقيق الجودة الشاملة في إدارة المدرسة الثانوية العامة*. رسالة دكتوراه قسم التربية المقارنة. كلية التربية جامعة المنصورة.

عبد الستار، رضا، وعدلي، فاتن. (2010). *دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعي منذ التسعينيات القرن العشرين وحتى الآن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة*. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة.

عبد القادر، أسماء. (2010). *دور مؤسسات البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بمصر (دراسة مستقبلية)*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية البنات. جامعة عين شمس.

الكريم، علاء. (2013). *اتجاهات السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الثانوي بمصر في الفترة من 1990 – 2010 دراسة تحليلية*. رسالة دكتوراه. كلية البنات. جامعة عين شمس.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (2016–2020). *الكتاب الإحصائي السنوي*.

الملاحق

ملحق (1)

معدلات الأمية لسكان جمهورية مصر العربية 10 سنوات فأكثر حسب النوع والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ خلال الفترة (2006-2020)

السنة	النوع		الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ
	ذكور	إناث		
2006	15.2	38.2	-151	251
2007	22.3	37.2	-67	167
2008	22.2	38.3	-73	173
2009	21.2	37.8	-78	178
2010	19.8	36.4	-84	184
2011	18.9	33.9	-79	179
2012	18.8	33.6	-79	179
2012	18.8	33.6	-79	179
2013	17.6	32.5	-85	185
2014	18.5	33.5	-81	181
2015	17.8	33.1	-86	186
2016	14.7	27.3	-86	186
2017	14.4	26.0	-81	181
2018	21.2	30.8	-45	145
2019	13.7	24.7	-80	180
2020	14.4	23.7	-65	165

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2006-2020). الكتاب الإحصائي السنوي.

ملحق(2)

تطور كثافة الفصول ومتوسط أعداد التلاميذ لكل مدرس بالتعليم قبل الجامعي خلال الفترة(2015/2016-2019/2020)

المرحلة	الفترة				
	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019
المرحلة	كثافة الفصول				
ما قبل الابتدائي	35.9	35.4	35.7	36.1	36.4
المرحلة الابتدائية	45.3	46.3	47.5	49	50.6
المرحلة الإعدادية	32.5	33.9	35	35.8	36.7
المرحلة الثانوية	38	48.1	31.5	40.3	41.8
الإجمالي	**151.7**	**163.7**	**149.7**	**161.2**	**165.5**
المرحلة	متوسط أعداد التلاميذ لكل مدرس				
ما قبل الابتدائي	27.8	27.2	26.1	23.8	24.8
المرحلة الابتدائية	25.4	26.3	26.6	27.4	29.1
المرحلة الإعدادية	16	16.7	17	17.7	18.5
المرحلة الثانوية	15.5	16.1	16.2	16.9	18.1
الإجمالي	**84.7**	**86.3**	**85.9**	**85.8**	**90.5**

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (2016-2020). الكتاب الإحصائي السنوي.

Improving the Quality of Pre-University Education in Egypt (Problem Analysis - Monitoring Needs)

Abstract

Education occupied an advanced position in the priorities of the Egyptian government's development plans, because it is considered the main reason for the modernization of the Egyptian state, and the basis for building knowledge because it is the safety valve in building the security of the national society. Despite the general positive orientation of educational policies during the past decade and the efforts that have been made to implement these policies on the ground, the results have fallen far short of the expected level. In this context, this paper aims to present an analysis because of the most important challenges and problems that led to the lack of noticeable improvement in the problems related to pre-university education despite the efforts made by the state, so new policies were proposed that could deal with the problems and challenges that impede the advancement of the educational process, and among the most important of these recommendations; dealing with the educational process as a long-term investment, through the development of laws and legislation that allow achieving a fair return on investment in the field of education, which works to attract investors in this field, in addition to paying attention to technical and vocational education and mobilizing efforts to develop this sector of education.

Keywords: Pre-university education, quality of pre-university education, illiteracy and academic performance, drop out of education, spending on education, education policies in Egypt

دور التعليم والإعلام في النهوض برأس المال البشري

أ.حمادة محمد عزت حمادة[1]
أ.رباب محمد احمد عبد العاطي[2]

مستخلص

تهدف هذه الورقة إلى التركيز على إبراز الزيادة السكانية كقوة بشرية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية إذا كانت مؤهلة للتكيف مع التطور التكنولوجي الذي أصبحنا نعيشه اليوم، وذلك من خلال دور التعليم والإعلام كركائز أساسية لبناء رأس المال البشري. وتأسيسا على هذا تركز الورقة على الطفل المصري باعتباره رجل المستقبل فإذا استثمرنا في أطفالنا الاستثمار الأمثل سيمكننا ذلك من تغير شكل المستقبل وخلق جيل قادر على مواكبة وظائف المستقبل وقادر على الابتكار والإبداع، لذا تنقسم الورقة إلى محورين أساسيين وهما التعليم والإعلام. فأما عن محور التعليم فقد ظل اهتمام القيادة المصرية بالعملية التعليمية خلال السنوات الماضية قائما، إلا أن هذا الاهتمام لم يحقق الهدف منه بل نال الكثير من الانتقادات سواء لطول المناهج أو صعوبتها لأنها مستوردة من الخارج ولا تتناسب مع الطفل المصري، فضلا عن إهمالنا الجزء الأهم في التطوير وهو المعلم الذي يعد هو العنصر الأهم في منظومة التعليم، لذا ستقوم الورقة بطرح رؤية مستوحاة من تجارب دولية في هذا المحور ولكن بما يتناسب مع الواقع المصري، أما المحور الثاني وهو الإعلام ودوره في توفير مواد إعلامية تناسب العادات والتقاليد المصرية وتعمل على تعزيز الهوية المصرية وتهدف إلى ترسيخ المعرفة والإبداع؛ بدلا من المحتوى الذي يحرض على العنف والقتل ويغرس قيما وعادات تخالف مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

الكلمات الدالة: التعليم، الإعلام، رأس المال البشري، الزيادة السكانية، الطفل، المعلم

[1] باحث ماجيستير بكلية الدراسات الافريقية العليا – جامعة القاهرة
[2] باحثة ماجيستير بكلية الدراسات الافريقية العليا – جامعة القاهرة

مقدمة

لطالما كانت الزيادة السكانية تمثل عبئا على الدول النامية خاصة في ظل سوء الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسب الأمية، والمتسربين من التعليم، مما دفع الدولة المصرية لمواجهة هذه الزيادة السكانية بشتى الطرق إلا أن هذه المحاولات لم تنجح في تحقيق الهدف منها. لذا كان لزاما علينا أن نفكر بشكل مختلف لنحول هذه الزيادة السكانية إلى قوة بشرية يمكن الاستفادة منها، فقد سبقنا في هذا العديد من الدول التي أصبحت تجاربها في الاستفادة من رأس المال البشري تجارب ملهمة لكثير من دول العالم مثل اليابان والصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وفنلندا. أكدت تجارب هذه الدول أن الإنسان هو الذي يقود قاطرة التنمية لذا فالاستثمار الأفضل هو الاستثمار في رأس المال البشري فالإنسان هو جوهر عملية التنمية المستدامة وأساسها.

ظهر مفهوم رأس المال البشري في كتابات كلٍ من شولتز "Schultz" عام 1961 وبيكر "Becker" عام 1962، ومنذ ذلك الحين تغير منظور العالم للتعداد السكاني، فأصبحت الدول تنظر إلى عدد سكانها باعتبارها إحدى الثروات –إن لم تكن الأهم– التي تُمكّن الدولة من التقدم والنمو والازدهار. سعت الكثير من الدول إلى تأهيل القوة البشرية لديها للتكيف مع التطور التكنولوجي للوصول لأعلى قيمة إنتاجية من تلك القوة، والحصول على تنمية مرتفعة ومستدامة، وحيث إن الاهتمام كلما زاد من الصغر زاد العائد.

فعملية بناء رأس المال البشري عملية ممتدة ومعقدة وشاقة، وتحتاج إلى وضع السياسات والخطط الاستراتيجية على مدار زمني بعيد، كما تحتاج إلى مشاركة الجميع وتشجيعهم على إطلاق أفكار إبداعية تُمكّن من ضمان التوزيع العادل لأرباح عملية التنمية مع ضمان الشفافية والمسئولية، ومع تعدد التجارب الدولية حول الاستثمار في رأس المال البشري، تبين أن نجاح تجربة في إحدى الدول لا يعني بالضرورة نجاحها في دولة أخرى حتى وإن توفرت بها نفس الظروف، حيث تتأثر نتائج هذه التجارب بالعوامل السلوكية التي يصعب السيطرة عليها. لذا فإنه من المفيد دراسة تجارب تلك الدول وتعديلها بما يتناسب مع الاحتياجات المحلية قبل اختيار الملائم منها وإعداد الخطة المحلية وتطبيقها، ثم القيام بعمل متابعة وتحليل علمي دقيق لخطوات التطبيق، وكذلك نتائج التطبيق للتأكد من الوصول للأهداف المرجوة.

وتنبع أهمية الدراسة من كونها إحدى الدراسات التحليلية التي اهتمت بعرض مفهوم رأس المال البشري، وبعض التجارب الرائدة في مجال التعليم لبعض الدول، مع عرض التجربة المصرية لتطوير التعليم. تكمن الأهمية التطبيقية في تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في دعم عملية تطوير العملية التعليمية في مصر، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية دور وسائل الإعلام في تنشئه جيل مختلف من الأطفال قادرا على التعامل مع التطور والتغير وأكثر استجابة لمفاهيم التنمية وذلك استنادا إلى دور الإعلام التنموي في القيام بهذا الدور للمساهمة في تغيير الخصائص السكانية وخلق رأس مال بشري مواكب للتطور والتنمية بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى لها الدولة.

وتهدف الورقة بشكل رئيسي إلى دراسة أثر مساهمة التعليم والإعلام في استغلال الزيادة السكانية التي تلتهم التنمية في جميع المجالات وتحويلها إلى قيمة مضافة كرأس مال بشري، وذلك عن طريق بعض الأهداف الفرعية:

1. التعريف بمفهوم رأس المال البشري وإبراز دوره في تحقيق التنمية.
2. إبراز دور التعليم في خلق معارف ومهارات تساعد على تغيير الخصائص السكانية، مما يزيد قدرة الدولة على الاستثمار في رأس المال البشري.
3. عرض تجارب بعض الدول الرائدة في مجال التعليم لخلق كوادر بشرية قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

4. التركيز على دور الإعلام التنموي في زيادة وعي المواطنين وتغيير ثقافتهم مما يساعد على تحقيق التنمية التي تسعى لها الدولة.

5. توضيح أثر الإعلام التنموي في خلق طفل قادر على مواكبة التغير والتطور في المجتمع.

ومن التوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى 151 مليون نسمة بحلول عام 2050 وما يترتب على ذلك من تهديد للموارد الطبيعية وخاصة الطاقة والمياه، فضلا عن تأثير ذلك على الأمن الغذائي وارتفاع معدلات الفقر، والاختلاف الواضح بين خصائص السكان في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية. ففي حين يعاني الريف وخاصة صعيد مصر من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسب الخصوبة وزيادة الهجرة الداخلية وارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة. دفعت هذه الأسباب الدولة المصرية إلى تبني الإستراتيجية السكانية والتنموية 2015–2030 (تحليل الوضع السكاني، 2016)؛ التي تهدف إلى توفير حياة أفضل وتحسين خصائص السكان وتحقيق معدلات أعلى من التنمية البشرية، لذا ستحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي وهو إلى أي مدى يمكن أن يساهم التعليم والإعلام في النهوض برأس المال البشري؟

وقد اعتمدت الدارسة في الإجابة على هذا التساؤل على قراءتنا للدراسات السابقة والتجارب الدولية التي تمكنت من التغلب على تلك المشكلة، وتحويلها إلى عامل مساعد في دفع عملية التنمية الاقتصادية، وعرض دور الاستراتيجية المصرية للتعليم التي تتبناها الدولة منذ عام 2017 في خلق رأس مال بشري قادر على مواكبة التغير والتنمية، بالإضافة إلى استعراض دور الإعلام التنموي الذي يقدم رؤية تساهم في تحسين الاستفادة من وسائل الإعلام وجعلها تقوم بدورها التنموي في المجتمع.

أولا: مفهوم رأس المال البشري

كان العالم الإنجليزي وليام بيتي "William Petty" من أوائل المتحدثين عن قيمة «العنصر البشري» في زيادة النمو الاقتصادي عام 1669م، حيث وضع افتراضين هامين في هذا المجال. يشير أحدهما إلى أن مساهمة العنصر البشري في النمو الاقتصادي تساوي الفرق بين الناتج القومي لدولة ما في فترة زمنية محددة ومساهمة رأس المال المادي والأرض بما فيها من منشآت. يشير الافتراض الآخر إلى أن مساهمة العنصر البشري في النمو الاقتصادي تفوق مساهمة العنصر المادي بعشرين ضعفا على الأقل. على الرغم من عدم أخذ علماء الاقتصاد هذه الافتراضات بجدية إلا أنها فتحت الباب للبحث في دور العنصر البشري في النمو الاقتصادي، ومع ظهور آدم سميث "Adam Smith" عام 1776 تحولت النظرة إلى دور العنصر البشري، حيث تحدث سميث عن أن العنصر البشري هو مركز العملية الاقتصادية، ويمثل المصدر الأول لقوة الاقتصاد ونموه في أي مجتمع من المجتمعات (السعود، 1999).

رغم قِدم مفهوم رأس المال البشري إلا أنه اكتسب الاهتمام الأكبر مع ستينيات القرن العشرين، مع قيام مجموعة من علماء الاقتصاد كالعالمين ثيودور شولتز "Theodore Schultz"، وإدوارد دينيسون "Edward Denison"، وكوزنتس "Kuznet" بإجراء دراسات ميدانية وبحثية أظهرت أن لرأس المال البشري دورا بارزا وهاما في زيادة الدخل القومي وتنمية الثروة القومية، وهو ما دعا العالم كوزنتس إلى التصريح بأن ما يقرب من 90 % من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال خمسينيات القرن العشرين يرجع في الأساس إلى تحسين قدرات الإنسان، والمعرفة والتنظيم (إبراهيم، 2017).

ويطلق مفهوم رأس المال البشري على المخزون من المعرفة والمهارة والخبرة والقدرة على الاختراع، ويمكن اكتساب هذا المخزون على امتداد المراحل العمرية للإنسان منذ الطفولة وحتى الكِبَر، وتختلف طرق اكتساب هذه الخبرات فيمكن اكتسابها من التعليم، والتدريب، والتجارب اليومية، ومع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أصبح اكتساب المعرفة المختلفة عن طريق الإنترنت أكثر انتشارا ويسرا. يرى بيكر في كتابه «رأس المال البشري» والذي نشره عام 1964 أن رأس المال البشري يماثل الأدوات المادية للإنتاج مثل المصانع والآلات، ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وتعتمد المخرجات بشكل جزئي علي نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر، وهو ما دعا بعض الباحثين إلى تقسيم رأس المال البشري إلي جزئيين، أحدهما فطري والآخر مكتسب. الجزء الفطري يعبر عن القدرة الجسمانية والعقلية الفطرية التي تولد مع الشخص، أما الجزء المكتسب فتمثله المعارف والخبرات والكفاءات والمؤهلات والتجارب المكتسبة، ويرتبط مفهوم رأس المال البشري بالإنفاق على عملية إعداد العنصر البشري للعمل في مختلف الوظائف، ويتم هذا الإعداد في المراحل العمرية المختلفة منذ الطفولة وحتى الوصول لسن العمل، ويشمل الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب والتغذية (يوسف، 2015).

ويعتبر تعريف منظمة اليونيسف لمصطلح رأس المال البشري من التعريفات الواسعة الانتشار حيث عرفه بأنه «المخزون الذي تملكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملا رئيسيا في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية» (العربي، 2007). وقد أظهرت دراسة لمنظمة اليونسكو عام 2000 أن دخل أي دولة عبارة عن عائدات رأس المال المادي وتمثل 25 %، وعائدات القدرات البشرية وتمثل 75 %، وأنه عند تحليل رأس المال البشري علي المستوى الكلي، فإنه من المهم فحص نظم التعليم بالكامل والتي تمثل الأساس في بناء العنصر البشري، بالإضافة إلى فحص جودة مجتمع التعليم، والذي يوضح درجة تطور العنصر البشري بعد استكماله لمرحلة التعليم الأساسي، فالتعليم يعد المكوّن البنائي الرئيسي في رأس المال البشري (زهران، 2011).

ثانيا: دور التعليم للاستثمار في رأس المال البشري

مع الدراسة التحليلية لنظرية رأس المال البشري نجد أنها تضع مجموعة من الافتراضات هي:

- أن الاستثمار في العنصر البشري يشبه إلى حد بعيد الاستثمار في العنصر المادي، وعليه فإن ما ينفق على التربية والتعليم والتأهيل والتدريب تعد استثمارا وليس استهلاكا.
- أن تكلفة التعليم التي يدفعها الطالب أو ولي أمره لا تشمل الرسوم المدرسية، والزي المدرسي، والمصروفات الشخصية، والكتب، وأجرة السكن، والانتقال، وغيرها فقط، بل تشمل أيضا المكاسب المالية الضائعة (تكلفة الفرصة البديلة) وهي كل المكاسب التي كان يمكن تحقيقها إذا قام الشخص بالعمل مقابل أجر في تلك الفترة. ويري منسر أنه باستثناء المرحلة الابتدائية، فإن هذه المكاسب المالية الضائعة تشكل النسبة الأكبر (أكثر من 50 %) من تكلفة التعليم التي تحملها الطالب أو ولي أمره (السعود، 1999).

ومن هنا نجد أن التعليم هو أهم ركائز الاستثمار في رأس المال البشري فكيف يمكن الاستفادة من رأس المال البشري إذا كان رأس المال هذا يعاني من الجهل والأمية والتسرب من التعليم وعدم الإلمام بالتكنولوجيا الحديثة التي أصبحت هي لغة العصر بل وأصبحت هي التي تحدد وظائف المستقبل. لذا الاهتمام بالتعليم يجب أن يأتي في المقام الأول إذا كنا نريد تعظيم الاستفادة من رأس مالنا البشري، لذا انطلقت الدول في العمل على تطوير نظم التعليم لديها حتى أصبحت بعض الدول نموذجا يسعى العديد للاستفادة منه والوصول إليه كسنغافورة وفنلندا واليابان.

وفيما يلي نستعرض تجارب بعض تلك الدول لمعرفة كيف طورت نظمها التعليمية لتعظيم الاستفادة من رأس مالها البشري، والخروج منها بتوصيات تتناسب مع التجربة المصرية.

تجارب دولية رائدة في تطوير التعليم

1. التجربة الفنلندية

يري الفنلنديون أن التعليم مهنة نبيلة ومرموقة تتساوى مع مهنة الطب والقانون، ولذلك فالتعليم جزء أساسي في الثقافة الفنلندية، وتعتبر مهنة المعلم من المهن التنافسية بشدة في المجتمع الفنلندي، فمن يحصل على مهنة معلم في التعليم الأساسي في فنلندا يعد من أفضل وألمع العقول في المجتمع، وللحصول على تلك الوظيفة في المراحل الابتدائية والإعدادية يشترط أن يكون حاصلا على درجة الماجستير، وأن يكون حاصلا على شهادة البكالوريوس للعمل مع مرحلة رياض الأطفال، كما يجب عليه أن يكون ذا ثقافة واسعة وكثير الاطلاع، كما أنه يسمح لهم باستكمال دراستهم العليا أثناء العمل للوصول إلى درجات عليا من التطور الوظيفي. ويتم إعداد المعلمين بشكل جيد جدا حول المنهج الدراسي وطرق تدريسه، كما يلتزم بإجراء البحوث حول العملية التعليمية وتطويرها، ويتم إعطاء المعلمين استقلالية وسلطة واسعة في تصميم المناهج وتقييم الطلاب، كما يتم دعمهم ماليا بشكل كبير للتأهيل والتطوير، ومنحهم رواتب عادلة ومعقولة (Crehan, 2016).

2. التجربة السنغافورية

ترى وزارة التربية والتعليم السنغافورية أن مهمتها الأساسية هي تشكيل مستقبل الدولة ببناء فرد ملتزم لدولته ومجتمعه، قادر على خلق مستقبل مشرق ومبدع، ولذلك تسعى إلى إمداد الطلاب بتربية متوازنة وشاملة، كما تعمل على إكسابهم مهارات التفكير الإبداعي لضمان مستقبل مشرق لسنغافورة، وتوفر المناهج التعليمية في سنغافورة تنوعا كبيرا في الأنشطة لتُمكّن الطلاب من اختيار الأنشطة المتوافقة مع ميولهم وقدراتهم، من أنشطة رياضية واجتماعية وفنية. تمكنهم هذه الأنشطة من المشاركة في الأندية والجمعيات، وتتنافس المدارس فيما بينها في هذه الأنشطة بجانب التنافس في المناهج الدراسية (الجبير، 2015). يهتم التعليم في سنغافورة بذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم فيوفر معلمين على قدر كبير من الكفاءة للاهتمام بهم، وذلك لضمان تكافؤ الفرص لجميع الطلاب للحصول على نفس المحتوى التعليمي.

يعتبر التعليم العالي السنغافوري تعليما انتقائيا حيث لا يسمح سوى لأقل من 25 % فقط للوصول للتعليم الجامعي، حيث يقوم التعليم العالي في سنغافورة علي خاصيتين هما الانتقاء والجودة، ولذلك فإن الجامعات السنغافورية مصنفة بين أفضل الجامعات في العالم حيث تقع جامعة سنغافورة الوطنية في المركز 57 على مستوى العالم في تقييم ويبوميتركس العالمي لعام 2018. تهتم وزارة التعليم بسنغافورة بالأدوات والتكنولوجيات التعليمية الحديثة حيث تم تبني مشروع لربط المدارس بشبكة الإنترنت مع مجلس الحاسوب الوطني منذ عام 1993 لجعل سنغافورة جزيرة الذكاء. وتعتبر سنغافورة المعلم هو الركيزة الأساسية في العملية التعليمية، ولذلك تسعى الدولة إلى دعم المعلمين للنمو والارتقاء، كما تقوم بتلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية والمهنية، للحصول على أفضل عطاء منهم معرفيا، ووجدانيا، ومهاريا (Crehan, 2016).

3.التجربة اليابانية

تعتبر تجربة تطوير التعليم في اليابان تجربة ملهمة، حيث حققت اليابان هذا التقدم في العملية التعليمية بالمحافظة على تراثها وتقاليدها ومؤسساتها القومية والدينية الأصلية، ولم يهملها بدعوى قدمها وتقليديتها. تعتمد التجربة اليابانية على لغتها بالكامل ولم تتجه إلى اللغات الأجنبية للدول المتقدمة. يتميز نظام التعليم في اليابان بأنه مزيج من النظام المركزي واللامركزي، حيث تقرر وزارة التعليم اليابانية الإطار العام للمقررات الدراسية في كافة المواد، وبذلك تضمن تعليم منهج واحد لكل أفراد الشعب الياباني، كما أن جميع المدارس تتشابه في بنيتها

فلا يوجد أي اختلافات جوهرية بينها في أي منطقة من مناطق اليابان. بينما تظهر اللامركزية في اختيار الكتب المناسبة لتدريسها في المقاطعة من بين الكتب المقررة بعد موافقة وزارة التعليم من قبل مجلس التعليم بالمقاطعة، كما يقوم بالإشراف على مدارس المقاطعة وتعيين ونقل المعلمين، كما يظهر نظام اللامركزية في تمتع المعلمين بالاستقلالية في صنع القرار في المدرسة حيث يجتمع المعلمون في ربيع كل عام لمناقشة وتقرير الأغراض التربوية للمدرسة، والتخطيط لجدول النشاط المدرسي لتحقيق تلك الأغراض التربوية وإعداد ذلك في كتيب كل عام، وكذلك يقومون بعقد جلسات بحث كل 3 شهور للمناقشة حول نظريات التعلم ومشاكل العملية التعليمية، وهم يديرون مدارسهم دون ضغط ملزم من جانب الوزارة (حامد، 2016).

ويعد التعليم في اليابان خدمة وطنية عامة وواجبا قوميا يتخطى أي جهد فردي أو فئوي خاص، وأنه في مناهجه ومقرراته وتوجيهاته يمثل أساس الوحدة لعقل الأمة وضميرها، حيث لا يتم السماح بأي تعدد في المناهج أو فلسفات التعليم. تعتبر معاهد اليابان التقنية المتوسطة هي العمود الفقري للنظام التربوي الياباني، حيث تُشكِل الممارسة العملية التدريبية العامل الأبرز في واجبات الشاب الياباني، وتبدأ هذه الواجبات منذ الطفولة عندما يقوم الطفل الياباني بالحفاظ على نظافة مدرسته وحتى بعد تخرجه مع تدريباته الإجبارية قبل أي منصب وظيفي يتولاه، وتعد مهنة التعليم من المهن المربحة اقتصاديا في اليابان فمن كل خمس متقدما للحصول على وظيفة معلم يفوز واحد فقط بشرف المهنة وامتيازاتها المعيشية، وهو ما حافظ على تفوق نوعي للتعليم الياباني (Crehan, 2016).

4. التجربة المصرية

لقد اهتمت الدولة المصرية على مدار تاريخها بالعلم والتعليم، وهو ما كان سببا في نشأة وازدهار الحضارة المصرية القديمة، ثم جاء التحديث في نمط التعليم المصري في عهد محمد علي وهو ما استمر حتى الآن، حيث يحتل التعليم مكانة متقدمة على أجندة القيادة السياسية المصرية في الوقت الراهن، حيث تعتبره القيادة السياسية قضية أمن قومي.

فنظام التعليم المصري يقوم على المزج بين النظام المركزي واللامركزي، ويتمثل النظام المركزي في وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، في وضع السياسات والخطط التعليمية ومتابعة تنفيذها، بينما يتمثل النظام اللامركزي في كل من المديريات التعليمية والمجالس المحلية على مستوى الإقليم، ثم يتبع تلك المديريات إدارات تعليمية تمثل حلقة الوصل بين المدرسة والمديرية التعليمية، ثم مجلس إدارة المدرسة ومجلس الآباء والمعلمين. ويضم التعليم في مصر أنواع مختلفة من المدارس تشمل الحكومية والخاصة، وتضم المدارس الحكومية أنواع مختلفة كمدارس النيل المصرية، والدولية المصرية، واليابانية، والتجريبية، والرسمية، والقوات المسلحة، والجمعيات التعاونية، والنموذجية، والعامة، والمجتمعية، والمتفوقين والموهوبين، وتشمل المدارس الخاصة مدارس اللغات والعربي، والدولية، والسفارات والقنصليات. استنادا إلى ما سبق نجد أن هناك الكثير من الجهات التي تدخل في وضع الخطة والمحتوى التعليمي، وهو ما تسبب في النهاية إلى انعدام الكفاءة في العملية التعليمية، وما يدلل على ذلك خروج مصر من المؤشرات الدولية لجودة التعليم، حيث بدأ التعليم في مصر يعاني من مشاكل كثيرة أهمها:

- عدم وجود فلسفة واحدة واضحة للعملية التعليمية في مصر يمكن الارتكاز عليها.
- ارتفاع كثافة الفصول في المدارس بمختلف أنواعها سواء حكومية أو خاصة.
- ضعف الإنفاق المالي على العملية التعليمية في مصر مقابل عدد الطلاب حيث إن أغلب ميزانية التعليم توجه لمرتبات المعلمين.
- ضعف كفاءة المعلمين وخاصة في المدارس الابتدائية، وكذلك ضعف استخدامهم للوسائل التكنولوجية الحديثة.
- انتشار التعليم الموازي المتمثل في الدروس الخصوصية وهو ما يؤثر على الأداء التعليمي في المدارس.

• عدم ملاءمة المناهج التعليمية لمتطلبات سوق العمل الفعلية.

• وجود الكثير من المشاكل الإدارية في العملية التعليمية كضعف الاتصال، وضعف التخطيط، والتجديد والتحديث الفجائي مع البعد عن أسلوب الجودة الشاملة (الحسيني، 2019).

لذا حاولت وزارة التربية والتعليم منذ عام 2007 تنفيذ برامج لتأهيل المعلمين ورفع كفاءتهم، تماشيا مع القانون رقم 155 لسنة 2007 والذي عُرف باسم «قانون الكادر» الخاص للمعلمين؛ حيث تضمن إنشاء «الأكاديمية المهنية للمعلمين» التي تتولى منح شهادة الصلاحية للمعلمين؛ وهي شهادة لازمة لترقي المعلمين واستمرار تعاقداتهم وعدم فسخها بحسب هذا القانون (الجريدة الرسمية العدد 25 تابع (م) في 21 يونيو، 2007). كما نص القانون المصري على بعض الحوافز المادية للمعلمين والتي تستهدف رفع كفاءتهم وتحفيزهم ماديا لتطوير قدراتهم المعرفية؛ فصدر قرار جمهوري عام 2012 عمل على تعديل بعض مواد هذا القانون، حيث عمد إلي تعيين الموجّهين ونظّار المدارس ووكلائهم من خلال مسابقات ضمانا للشفافية، وتقديم معايير الكفاءة في اختيار المرشحين لهذه المناصب. نصت هذه التعديلات أيضا على اعتبار الدروس الخصوصية مخالفة قانونية، وإحالة من يقومون بالدروس الخصوصية للتحقيق والعقاب بناء على قرار من الوزير المختص أو المحافظ، كما نص القرار على رفع قيمة بدلات الاعتماد بنسبة 50 % إضافية من الراتب الأساسي، وفي عام 2014 تم وضع الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014–2030، وتم إطلاق المبادرة الرئاسية بعنوان نحو مجتمع يتعلم ويفكر ويبتكر والتي كانت أول ثمارها إطلاق بنك المعرفة المصري والذي بدأ العمل به في عام 2016.

وقد امتدت هذه التغيرات الجذرية لتطوير المناهج بشكل تدريجي، ففي عام 2017 تم الاستعانة بخبراء دوليين ومؤسسات دولية (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014–2030). وحققت الدولة تحسنا ملحوظا في مؤشرات الإتاحة ومعدلات القيد بمراحل التعليم قبل الجامعي وهو ما جعل مؤشر الفجوة النوعية يأخذ قيمة سالبة وفقا لبيانات 2020/2019، وعلى مستوى المخرجات التعليمية فقد حققت مصر تقدما في عدد من المؤشرات فقد انخفضت معدلات التسرب خاصة بالنسبة لمراحل التعليم الإعدادي كما ارتفعت معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادي. أطلقت وزارة التربية والتعليم في عام 2015 مبادرة «المعلمون أولا» بهدف تقديم تدريبات للمعلمين تستهدف رفع كفاءتهم وتغيير سلوكياتهم داخل الفصل، وتعتمد هذه المبادرة على تدريب مجموعات متتالية من المعلمين على أن يقوم المتدربون بنقل خبراتهم لزملائهم وتكوين شبكة لمجتمعات الممارسة، ورغم نجاح البرنامج في مراحله الأولى، إلا أنه تم وقف العمل به في أغسطس 2020، نظرا لانتهاء التعاقد مع شركة "Imagine Education" وهي الشركة الأجنبية الاستشارية المنفذة للمشروع، وقررت الوزارة تفكيك كل الشبكات الميدانية الخاصة بالمشروع، وإنهاء كل التكليفات للمعلمين والميسرين العاملين ضمن هذا البرنامج. تم عقد تدريبات تخصصية ونوعية لأكثر من 75 ألف معلم، على أساليب نظام الدمج والتعامل مع الطلاب المدمجين، وكذلك عقد تدريبات لأكثر من 5400 معلم ومدير وإخصائي على التعامل مع الطلاب المدمجين، فضلا عن تقديم دعم تكنولوجي لـ 300 مدرسة دامجة، وجار تقديم الدعم لـ 1300 مدرسة أخرى.

كما قامت وزارة التربية والتعليم بتغيير نظام الثانوية العامة إلى عام واحد بدلا من عامين، كما أدخلت نظام «البوكليت»، وتعريب المدارس التجريبية، وأنشئت منصة تعليمية وبنك للمعلومات على الإنترنت، وتغيير المناهج بإدخال مناهج جديدة تسمح بالتفكير الإبداعي بدلا من أسلوب التلقين، واستخدام نظام «التابلت» بدلا من الكتب المدرسية، إلا أنه ما زال مستوى التعليم في مصر لم يحظ بالمستوى المطلوب (هردو، 2018).

ثالثا: دور الإعلام في الاستثمار في رأس المال البشري

تناولت العديد من الدراسات والأدبيات أهمية الإعلام في نشر الوعي التنموي كما تطرقت إلى تنمية وسائل الإعلام كشرط أساسي لتعظيم الاستفادة من دور الإعلام في التنمية، فالإعلام التنموي يُعد في الوقت الحالي فرعا من فروع الإعلام وهو أرقى مستويات اللغة الإعلامية حتى الآن وقد كان عالم الاتصال ولبر شرام هو أول من تحدث عنه في كتابه وسائل الإعلام والتنمية (الحربي، 2016) فقد تناول دور الإعلام في إحداث التحول الاجتماعي والتغير والتحديث فالإعلام التنموي يهدف إلى خدمة قضايا المجتمع وأهدافه. يعرف الإعلام التنموي بأنه المنظومة الإعلامية التي تعالج قضايا التنمية (طواليبة، 2016) فالإعلام التنموي غير معني بصناعة التنمية ولكنه يساعد على تهيئة الظروف الاجتماعية والثقافية من أجل أن يستجيب أفراد المجتمع لخطط وبرامج التنمية.

فقد مرت وسائل الإعلام بمراحل عديدة فبعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينيات كان هناك تجاهل لتأثير وسائل الإعلام، أما في الستينيات والسبعينيات فكان هناك اهتمام بدور وسائل الإعلام في تعبئة الموارد البشرية، ومع بداية الثمانينيات من القرن العشرين بدأ الاهتمام بالإعلام التنموي وأصبح الإعلام وسيلة أساسية في تنفيذ خطط التنمية. الإعلام التنموي الفعال ضروري وأساسي في تنمية المجتمع، فإذا كان المواطن هو من يقود عملية التنمية فإن الإعلام هو الذي يهيئ المواطن حتى يقود عملية التنمية من خلال الرسائل الإعلامية الهادفة والموجهة، فنجاح عملية التنمية في الدول التي تسعى إلى التقدم والنمو يرتبط بنجاح وسائل الإعلام في تحقيق الإقناع وتزويد المواطنين بالحقائق والمعلومات، فجانب كبير من المعرفة يحصل عليه المواطنون من خلال وسائل الإعلام، وتأسيسا على ما سبق سيتم تناول هذا الجزء من خلال محورين أساسيين يتناول المحور الأول دور الإعلام التنموي في خلق رأس مال بشري قادر على مواجهة التغير والتنمية، ويتناول المحور الثاني الاستفادة من الإعلام التنموي في خلق طفل قادر على مواكبة التغير والتطور في المجتمع.

المحور الأول: دور الإعلام التنموي في خلق رأس مال بشري قادر على مواجهة التغير والتنمية

تنفق الدول الملايين من ميزانيتها على البحث العلمي والتدريب فقد أثبتت الدراسات أن كل دولار يتم استثماره في التدريب يعود إلى المؤسسة ثلاثين دولارا تقريبا مما يدل على أهمية الإنفاق على التعليم والبحث العلمي والتدريب (حسن، 2017)، ولكن خلق كوادر بشرية مهتمة بالبحث العلمي والتعليم لا يمكن أن يتم في ظل غياب إعلام يساعد على النهوض بالقوة البشرية إعلام يبنى ولا يهدم فالإعلام يلعب دورا هاما في الاستثمار في رأس المال البشري، فالحديث عن الرغبة في تغير خصائص السكان والتوعية بخطورة الزيادة السكانية على التنمية والاستفادة من القوة البشرية واستغلالها الاستغلال المثل كل هذا لا يمكن أن يتم بمنأى عن الإعلام الذي يعد شريكا أساسيا للدولة وذراعها في تحقيق أهدافها التنموية.

فقد ظهر مفهوم التنمية خلال مؤتمر دولي لليونسكو عام 1975 وقد توصل إلى أهمية تسويق الوعي عبر وسائل الإعلام وذلك من خلال تغيير الاتجاهات العامة والسلوك، ففي عام 1995 وضع ستانلي ودنس الملامح الرئيسية لنظرية التسويق الاجتماعي والتي تدور حول كيفية ترويج الأفكار التي تعتنقها النخبة في المجتمع لتصبح ذات قيمة معترف بها (بن ورقلة، 2017)

كما ربط «ولبر شرام» بين الإعلام والعلاقات العامة وبين التنمية بهدف تعبئة الرأي العام من أجل تنفيذ خطط التنمية من خلال الربط الثقافي والاجتماعي بين العلاقات والمعتقدات والقيم وبين عملية تأهيل وتغيير أفراد المجتمع، فإذا قامت وسائل الإعلام بدور محوري في تذليل العقبات التي تواجه عمليات التنمية فإن الدولة تنجح في تنفيذ خطط التطوير والتنمية فتوسيع آفاق المواطن وإيجاد المرتكزات المعنوية ومواكبة التقدم والتغير وفتح باب النقاش الخاص بالتنمية وبرامجها وخططها من خلال تهيئة عقول وأذهان وذوق المواطنين وحثها على المشاركة

في التنمية والوقوف ضد أي خروج عن مسارات التنمية كل هذا من شأنه نجاح التنمية.

فالإعلام هو أساس أي تغير وتطوير مجتمعي لأنه يملك الأدوات التي يستطيع من خلالها تبسيط وتسهيل الحوار حتى يناسب جميع المتلقين، فمن خلاله يمكن نشر الآراء والأفكار والمعتقدات التي تخدم قضايا التنمية وتعرف المواطنين بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع وأسبابها ونتائجها، كما يملك القدرة على التصدي للأفكار والمعتقدات السيئة مما يساعده على التصدي للصور النمطية والقوالب الجامدة في أذهان المواطنين، فسلوك المواطنين يتأثر بشكل إيجابي أو سلبي بما يعرض في وسائل الإعلام (بوهالي، 2018)، فهو يلعب دورا محوريا في خلق بيئة مناسبة لإنجاح خطط التنمية في الدولة؛ من خلال تعليم المهارات الأساسية وتعزيز الطموح والابتكار وحشد وتعبئة الرأي العام، فإذا كانت التنمية البشرية تقوم على تطوير عقل الإنسان بالعلم وتوعيته والحفاظ على صحته؛ فهنا يتضح دور الإعلام في تغذية عقل المواطنين بالأفكار والعلم والمعرفة والمعلومات الصادقة بعيدا عن التحيز وتزييف الحقائق، فالإعلام له دور ينافس دور المدرسة والأسرة في التوعية والتنشئة.

المحور الثاني: الاستفادة من الإعلام التنموي في خلق طفل قادر على مواكبة التغير والتطور في المجتمع

مع أهمية الاهتمام بالإعلام من أجل الاستثمار في رأس المال البشري فإنه يجب أن نتحدث عن دور وسائل الإعلام في تنشئة الأطفال، فهي تعد من الشركاء الأوائل المسئولين عن التنشئة الاجتماعية فالعائلة والمدرسة ووسائل الإعلام كلهم مسئولون عن تزويد الطفل بالمبادئ الأساسية للتربية والسلوك، فالأطفال يقضون في مشاهدة التلفزيون أكثر مما يقضون مع أسرهم فتأثير الإعلام على الطفل لا يمكن إنكاره. في ظل ثورة الاتصالات التي نعيشها اليوم أصبح الأطفال على اطلاع على مئات القنوات التي تقدم ثقافات وعادات مختلفة، فقد أكدت الأمم المتحدة على دور وسائل الإعلام في تثقيف وتربية وتعليم الأطفال فقد اقتحمت وسائل الإعلام حياة الأطفال وتركت آثارا بارزة، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي (آل علي، 2006)

وفقا لشرام، فإن وسائل الإعلام لديها القدرة على توجيه الاهتمام إلى عادات جديدة أو سلوك جديد أو إلى إي شيء يتطلب التغير الاجتماعي، كما أنها تستطيع رفع تطلعات الجماهير للتحول من مجتمعات نامية إلى دول أكثر تقدما. لوسائل الإعلام دور كبير في التعليم سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وهو ما نحتاج إليه لخلق طفل قادر على مواكبة التغير والتطور في المجتمع، فلقد أصبح من الصعب اليوم تخيل حياة الأطفال دون وسائل الإعلام سواء التقليدية أو الحديثة، إلا أنه مع هذا التغلغل لوسائل الإعلام في حياة الأطفال أصبح هناك خطر حقيقي يواجه الطفل المصري لأن الوقت الذي يقضيه الأطفال في مشاهدة التلفزيون وخاصة أفلام الكارتون جعلهم يتعرضون لكمية أكبر من العنف وتكريس المبادئ والعقائد الدينية والعادات والتقاليد التي لا تتفق مع المجتمع والتي تؤثر على سلوك الطفل المصري. أثبتت العديد من الدراسات خطورة بعض المواد الإعلامية التي يتم عرضها في وسائل الإعلام على الأطفال فأفلام الكارتون التي كانت وسيلة لتسلية وتعليم الأطفال في الماضي أصبحت اليوم وسيلة تُعلم الأولاد العنف والقتل والضرب وغيرها من العادات والتقاليد التي تضر بأطفالنا (الهواري، 2013). الاعتماد على أفلام الكارتون التي يتم تعريبها أو التي تقدم باللغة العربية الفصحى والتي يتم إنتاجها من شركات أجنبية جعل الطفل المصري عرضة لسلوكيات تبرر العنف واللامبالاة وتغرس في نفوس الطفل التمرد ولا تقدر قيمة الوقت

فإذا كنا نتحدث عن أهمية تغير الخصائص السكانية بما يتناسب مع جهود الدولة في توفير حياة كريمة للمواطنين فهنا تبرز أهمية أن يقوم الإعلام بالتالي:

* تكوين الآراء وخلق اتجاهات جديدة لدى المواطنين بما يتناسب مع خطط الدولة في التنمية.
* الرقابة والإشراف وكذلك مكافحة كل أشكال الفساد التي تعوق عمليات التنمية.

* الترويج والإعلان، حيث يلعب الإعلام التنموي دورا مهما في الإعلان عن المشاريع القومية وخطط التنمية التي تقوم بها الدولة في مختلف القطاعات.

* خلق الهوية، حيث تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في الحفاظ على كيان المجتمع وعاداته وتقاليده خاصة في ظل الانفتاح التكنولوجي الذي يشهده العالم حاليا لذا يجب أن تقوم وسائل الإعلام بتعزيز الهوية وربط الأفراد بمجتمعاتهم.

* التعليم والتدريب والتثقيف، حيث تقوم وسائل الإعلام بدور هام في توفير المواد التعليمية بصورة جذابة من خلال القنوات التلفزيونية فضلا عن دورها في نشر الثقافة بين المواطنين بما يتناسب مع مختلف الفئات في المجتمع.

لذا فإن من الضروري أن تكون هناك خطط إعلامية متكاملة تتماشى مع خطط التنمية، التي تقوم بها الدولة فالمؤسسات الإعلامية جزء لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع، فلا يمكن رسم الخطط والسياسات الإعلامية بمنأى عن خطط التنمية في الدولة، حتى يكون هناك دور إيجابي لوسائل الإعلام في توعية وتثقيف المواطنين. حيث إن الإعلام لا ينتج التنمية بل هو من يمهد الطريق إليها، فهو ليس محفزا فقط بل هو موجه وطرف أساسي في صناعة التنمية (العمري، 2016)؛ فيجب تجاوز مرحلة الإعلام الوصفي المبني على المعارضة والانتقال إلى مرحلة الإنتاج بدلا من الدعاية والخطابات الأيدلوجية (بولعوالي،2011). يقوم الإعلام بدراسة موضوعية لظواهر وقضايا المجتمع والتنقيب عن أسبابها وتوعية الرأي العام بها، وتبني استراتيجية إعلامية مخطط لها بما يتناسب مع عملية التنمية في الدولة، وعدم الاعتماد على الأخبار والتقارير والحملات الإعلانية مدفوعة الثمن فقط، التي لن تنجح في تغيير معتقدات وأفكار المواطنين، كما يجب أن تضم هذه الاستراتيجية أهدافا اجتماعية نابعة من حاجات المجتمع الأساسية ومصالح المواطنين. يجب أن يكون هناك ارتباط بين خطط التنمية والإعلام والعمل على إنجاح هذه الخطط، وأن يتم طرح القضايا بأسلوب واقعي يقوم على الحجج والمنطق في إقناع الناس ويحترم عقل المشاهد، وأن تشمل كل المجالات وينهض بكل فئات المجتمع، وأن يهتم بالمجتمعات الريفية وتوفير المعلومات والإحصاءات للعاملين في الإعلام وتزويدهم بالمعرفة حتى يتمكنوا من نقلها إلى الجمهور (كنازة، 2018).

النتائج

يعد التعليم أحد أهم مرتكزات الاستثمار في رأس المال البشري، ولذلك تحرص الدول على النهوض بالتعليم لديها والاستثمار في ذلك القطاع بشكل كبير، لضمان إعداد رأس مال بشري يساعد في التنمية الشاملة والمستدامة بما يمثل عائدات كبيرة على الاقتصاد القومي لتلك الدول. تعتبر قضية التعليم من القضايا المثيرة للجدل في المجتمع المصري حيث تزداد رغبة الدولة المصرية في رفع كفاءته بما يضمن استثمارا مميزا في رأس المال البشري المصري والمتمثل في الزيادة السكانية السريعة في مصر. وتقوم الدولة المصرية بالعمل على تطوير التعليم لرفع قدرات وخبرات المواطن المصري العلمية والعملية، وعلى الرغم من هذا التوجه المحمود، والتأثيرات الإيجابية التي تتحقق، إلا أن النتائج لم تصل للحد المأمول بعد، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية رغم كل المحاولات المضنية للقضاء عليها.

إن الإنفاق على التعليم هو استثمار في رأس المال البشري له عائد إيجابي حقيقي سواء على مستوى دخل الفرد، وكذلك على مستوى الدخل القومي، كما أنه ذو تأثير على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما أثبتته التجارب الناجحة للعديد من الدول التي حققت نجاحات كبيرة في مجال النمو الاقتصادي خلال الخمسين عاما الماضية.

وانطلاقا مما تم عرضه عن دور الإعلام التنموي في تقبل المجتمع للتغير والتطور فأنه يجب التأكيد على أهمية وضع استراتيجية إعلامية وطنية تقوم على توحيد جهود مختلف الجهات الإعلامية وتقوم على آليات فعالة تخدم التنمية التي تقوم بها الدولة فضلا عن الاهتمام بالترفيه الهادف الذي ينمى الحواس والمعرفة وزيادة وعي المواطنين والعمل على توفير الرغبة الحقيقة في التغير الاجتماعي لدى المواطنين من خلال نقل الأفكار والقيم والمفاهيم التي تسهم في رفع مستوى المواطنون الفكري والثقافي بدلا من التركيز على الإعلام الذي يصرف الانتباه ويزيف وعى الأفراد وينشر الخرافات والعادات السيئة، مع التأكيد على ضرورة جعل الأطفال شركاء للدولة في وضع هذه الاستراتيجية الإعلامية حتى يتم توفير مواد إعلامية تشبع احتياجاتهم ورغباتهم. لا يمكن أن يتم ذلك دون الاستثمار في الموارد البشرية العاملة في مجال الإعلام وتمكين المبدعين والموهوبين من الشباب وتعزيز القدرات الشابة من خلال الاهتمام بالتدريب ونقل الخبرات المختلفة والاهتمام بجعل الشباب والأطفال شركاء في وضع الخطط الإعلامية بما يتناسب مع احتياجاتهم ورغباتهم، كما يجب ألا يكون الإعلام مجرد رد فعل لما يعرض في وسائل التواصل الاجتماعي ولكن يجب أن يكون لديه من السبق والأفكار الجديدة غير المألوفة التي تقوم بتقديم إنجازات الدولة وخطط التنمية بطريقة مبتكرة وتوفير المعلومات بشفافية.

تملك الدولة المصرية عددا كبيرا من القنوات التلفزيونية والصحف فهي لديها رأس مال إعلامي كبير لذا فهي لديها القدرة على إدارة هذه الثروة الكبيرة فيما يفيد الصالح العام، فإن اتحاد الإذاعة والتليفزيون يملك 24 محطة وشبكة إذاعات متخصصة وموجهة بلغات كثيرة فهو يمتلك منابر إعلامية لديها القدرة على توصيل رسالة إعلامية تنموية تخدم خطط الدولة التنموية. يتجلى ذلك فيما لدى الدولة من قنوات محلية قادرة على مناقشة قضايا ومشكلات كل محافظة وتوفير التوعية اللازمة للتغلب على هذه المشكلات، فضلا عن أهمية إشراك وسائل الإعلام في دعم استراتيجية التعليم الجديدة التي تتبناها الدولة باعتبار أن التعليم والإعلام يكمل كل منهما الآخر، فالبرامج التعليمية لها دور في التغلب على الصعوبات التي تواجه التعليم من نقص المدرسين وارتفاع كثافة الفصول في المدارس كما أن لديها القدرة على مواكبة التطور التربوي فضلا عن دورها في المساهمة في محو أمية الكبار.

الخاتمة والتوصيات

بناء على ما تم عرضه توصلت الورقة إلى مجموعة توصيات تهدف إلى تطوير دور التعليم والإعلام للنهوض برأس المال البشري في مصر واستغلاله بالشكل الأمثل في دفع عجلة التنمية وذلك من خلال:

1. وضع فلسفة واضحة للتعليم في مصر تقودها وزارة التربية والتعليم المصرية، تطبق على جميع المدارس المصرية بمختلف أنواعها ولا يسمح بالعمل خارج هذه الفلسفة بأي شكل من الأشكال لضمان حصول جميع المصريين على نفس التعليم.
2. إعادة هيكلة النظام الإداري للعملية التعليمية المصرية بحيث تكون وزارة التربية والتعليم هي المسئول المركزي عن السياسات والخطط التعليمية في مصر، وأن يقتصر دور المديريات التعليمية على مراقبة تنفيذ تلك الخطط والسياسات، ومراجعة الوضع الإداري للمنشآت والمعلمين فقط.
3. وضع إطار عام للمناهج المطلوب تدريسها خلال العام الدراسي، والأهداف المرجوة منه، مع ترك إدارة العملية التعليمية وتحديد طرق التدريس داخل المدارس لكلٍ من مجلس الآباء والمعلمين.
4. تغيير نظام تعيين المعلمين بحيث يشترط في معلم المرحلة الابتدائية حصوله على درجة الماجستير في علوم التربية والاجتماع، وكذلك حصول معلمي المراحل المتقدمة على درجة الماجستير في مجال علمي يناسب تخصصهم.

5. التوسع في إنشاء المدارس المتخصصة للمراحل المتوسطة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، مع الاعتماد على التدريب العملي بحيث يمثل 75 % على الأقل من المحتوى الدراسي.

6. إطالة مدة اليوم الدراسي لمدة 8 ساعات بحيث يشمل 3 ساعات لدراسة المناهج العلمية، و3 ساعات للأنشطة الفنية والرياضية، وساعتين للنشاط البحثي والمناقشات البحثية.

7. إطلاق قناة مصرية خالصة للأطفال تقدم محتوى يهدف إلى غرس القيم الإيجابية التي تتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع المصري وتؤكد على الهوية المصرية وتشجع الأطفال على الابتكار والإبداع من خلال نقل المعرفة والعلم والمعلومات بطريقة شيقة وجذابة وذلك من خلال التعاون بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

8. قيام كل قناة فضائية بتقديم برنامج للأطفال يهدف إلى مناقشة قضايا المجتمع بأسلوب يتماشى مع سن الأطفال وبأسلوب شائق وجذاب قادر على توصيل المعلومات ونقل المعرفة وتشجيع الأطفال على الإبداع والابتكار وتشجيع مواهب الأطفال وتزويدهم بالمهارات المستقبلية والاستماع إلى أفكارهم وعرض وجهات نظرهم دون استخفاف أو استهانة بعقولهم وجعلهم شركاء في تقديم هذه البرامج.

9. صناعة أفلام كارتون مصرية تقدم القدوة للطفل المصري من خلال عرض نماذج إيجابية للشباب المصري الرائد في مجالات عديدة والاهتمام بتحفيز عقول الأطفال وتشجيعهم على التفكير والإبداع والتأكيد على الهوية المصرية وقيم المجتمع وعاداته في كل ما يقدم في هذه الأعمال مع ضرورة استخدام لغتنا العربية وذلك من خلال توفير الدعم المادي عن طريق التعاون بين الدولة والقطاع الخاص، وكذلك الدعم المعنوي لصناعة أفلام الكارتون عن طريق تنظيم مسابقات لأفضل الأعمال والمنافسة بها في الخارج.

10. الاهتمام بدور الإعلام في التعليم فقد قامت وزارة التربية والتعليم بتوفير قناة مدرستنا كما قامت بتوفير برامج تعليمية لكنها في حاجة إلى تقديم المواد التعليمية على هذه القنوات بطريقة شيقة وجذابة قادرة على جذب اهتمام الأطفال لأن هذه القنوات لديها القدرة على تقديم التجارب العلمية التي يصعب إجراؤها في المدارس بالإضافة إلى عرض دورة حياة الإنسان والحيوانات وأنواعها وبيئتها باستخدام الرسوم المتحركة والفيديوهات مثل قناة ناشيونال جيوغرافيك كيدز كما يمكن عرض المقاطع الصوتية والفيديوهات التعليمية والاعتماد على الألعاب التي تساعد على التركيز والانتباه والإدراك لدى الأطفال فكل هذا من شأنه أن يجعل الطفل أكثر قدرة على استقبال المعلومة بأسلوب بسيط.

المراجع

1. المراجع العربية

آل علي، فوزية عبد الله. (2006). دور وسائل الإعلام في التحصيل الدراسي والنمو اللغوي لدى الأطفال في دولة الإمارات. *مجلة دراسات الطفولة، 9*(31).

بن ورقلة، نادية. (2017). وسائل الإعلام ودورها في التغير الاجتماعي. *مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية*، (1).

بولعوالي، التجاني. (2011). *أي دور للإعلام في التنمية المحلية؟* https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215148

بوهالي، حفيظة. (2018). تأثير التلفزيون على التنشئة الاجتماعية للطفل. *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (39).

الجبير، تهاني، والفايز، وفاء. (2015). تجربة سنغافورة في التعليم. *مجلة عالم التربية، 16*(52).

حامد، هناء محمود. (2016). *التجربة اليابانية في التعليم وسبل الاستفادة منها في مصر*. وزارة المالية. الإدارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق. الإدارة العامة للمعلومات الإحصائية.

الحربي، فوزية حجاب. (2016). *دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة*. ورقة عمل مشاركة في ندوة وسائل الإعلام في المملكة العربية السعودية ودورها في تنمية الهوية الوطنية المستدامة للمواطن والمجتمع.

حسن، أحمد إبراهيم عبد العال. (2017). دور الإعلام في استثمار رأس المال البشري كرافد رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة بالعالم العربي. *المؤتمر العلمي الرابع «القانون والإعلام»*. كلية الحقوق. جامعة طنطا.

الحسيني، فايزة أحمد. (2019). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية. 2*(4).

زهران، علاء الدين محمود. (2011). نحو منهجية لقياس رأس المال الفكري على المستوى الكلي دراسة تطبيقية. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. معهد التخطيط القومي، 19*(2).

السعود، راتب سلامة. (1999). دراسة تحليلية في نظرية رأس المال البشري. *المؤتمر العلمي السنوي السابع –تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبة مع مطلع الألفية الثالثة*. جامعة حلوان. كلية التربية وجامعة الدول العربية.

الشيخ، محمد عبد الله. (2017). الإعلام والتنمية المستدامة. *مؤتمر القانون والإعلام*. كلية الحقوق. جامعة طنطا.

طواليبة، محمد. (2016). العلاقة بين تنمية وسائل الاعلام والإعلام التنموي. *مجلة دراسات في التنمية والمجتمع*، (6).

عبد العال، أحمد إبراهيم حسن. (2017). دور الإعلام في استثمار راس المال البشري كرافد رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة بالعالم العربي. *المؤتمر العلمي الرابع لكلية الحقوق*. جامعة طنطا.

العبد، عاطف عدلي، والعبد، نهي عاطف. (2007). *الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي الأسس النظرية والنماذج التطبيقية*. *دار الفكر العربي*. (5).

العربي، أشرف. (2007). رأس المال البشري في مصر: المفهوم، القياس، الوضع النسبي. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*. (39).

العمري، ندي عبود. (2016). *علاقة الإعلام بالتنمية الاجتماعية والثقافية للمواطنين*. 10.13140/ 2.2.33966.15689.RG.

كنازة، محمد فوزي، وضيف الله، وفاء. (2018). الإعلام التنموي والتخطيط الإعلامي: آليات ضرورية لتحديث المجتمع. *مجلة العلوم الإنسانية*، (2).

المجلس القومي للسكان واليونيسف ومركز بصيرة. ديسمبر، (2016). *تقرير تحليل الوضع السكاني*.

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2018). *السياسات التعليمية في مصر*. القاهرة.

هلال، ضحى. (2018). *دور الإعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة جانب التنمية السياسية*. المركز الديمقراطي العربي. www.democraticac.de.

الهواري، عدلي. (2013). تأثير الشخصيات الكرتونية على الأطفال. *مجلة عود الند*. (81).

يوسف، مسعداوي. (2015). دور الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري – دراسة تقييمية لحالة الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد*. *1*(12).

2. المراجع الأجنبية:

Crehan, Lucy. (2016). Clever lands: The Secrets behind the Success of the Worlds Education Superpowers.

The Role of Education and Media in the Promotion of Human Capital

Abstract

This paper aims to focus on highlighting the population increase as a human force capable of achieving economic development, if it is qualified to adapt to the technological development that we are living today, through the role of education and media as the main pillars of building human capital. Based on this, the paper focuses on the Egyptian child as the man of the future. If we invest in our children, the optimal investment will enable us to change the shape of the future and create a generation capable of Keeping Up With the jobs of the future and capable of innovation and creativity. therefore, the paper focuses on two main axes, namely education and media. As for the education axis, the Egyptian leadership's interest in the educational process has remained over the past years, but this interest has not achieved its goal and has even received a lot of criticism, both for the length of the curricula or their difficulty because they are imported from abroad and are not suitable for the Egyptian child, as well as our neglect of the most important part in development, which is the teacher, which is the most important element in the education system, so the paper will present a vision inspired by international experiences in this axis, but in line with Egyptian reality, and the second axis is the media and its role in providing media materials that suit Egyptian customs and traditions and works to strengthen Egyptian identity and aims to consolidate knowledge and creativity؛ Instead of content that incites violence and murder and inculcates values and customs that are contrary to our Arab and Islamic societies.

Keywords: Education, media, human capital, population increase, child, teacher

المركز الديموجرافي بالقاهرة

78ش رقم 4 – الهضبه العليا – المقطم – القاهرة

ص. ب. : 11571 المقطم – القاهرة

02 / 25080735 / 248 / 950

02 / 25082797

info@cdc.edu.eg

Cairo Demographic Center

www.cdc.edu.eg